



APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 12 أيلول 2023

عين على العدو الثلاثاء 2023-9-12

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- "أمير بوخبوط": "بينما سيجتمع الكابنت الساعة العاشرة لمناقشة التهديدات، وتقييمات المنظومة الأمنية – بدأت حماس الساعة السابعة صباحاً مناورة عسكرية شاملة في قطاع غزة."
- القناة 14 العبرية: مسلحون أطلقوا النار نحو مستوطنين قرب ساحة ريمونيم، دون وقوع إصابات.
- موقع والا: اعتقل الليلة شاب فلسطيني يبلغ من العمر 18 عاماً من سكان جبل المكبر، بعد مصادرة أسلحة وأعلام حماس من منزله، وعثر عناصر الشرطة الذين داهموا منزله، على بندق كلاشينكوف وإم-16، إلى جانب أسلحة أخرى.
- قناة كان: الولايات المتحدة تزود السلطة الفلسطينية بناقلات مدرعة في إطار جهودها لدعم الأجهزة التابعة لها، وتم إدخالها عبر الأردن وبموافقة الحكومة الإسرائيلية، والهدف منها مساعدة السلطة في مواجهة الخلايا المسلحة في جنين ونابلس.
- يديعوت أحرونوت: مخاوف من كارثة بيئية: في وزارة الصحة والمنظومة الأمنية يشعرون بالقلق بعدما تعطلت محطة معالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة، حيث بدأ يتدفق كل يوم حوالي 13 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي من شمال غزة إلى البحر، وبسبب التلوث أغلق شاطئ "زيكيم" منذ يوم الخميس – قالت مارلين سبان، مديرة قسم جودة البيئة في مجلس شاطئ عسقلان: "تظهر الفحوصات التي نجريها مستويات عالية جداً من القولونيات البرازية في مياه البحر، وهو أمر مقلق للغاية، إنه خطر حقيقي على الجمهور ولهذا السبب نحظر الاستحمام."

- موقع والا: يكشف لأول مرة: محادثات تجري مع الفلسطينيين للترويج لاتفاق تطبيع مع السعودية.

الشأن الإقليمي والدولي:

- "مكتب نتنياهو": "التقى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بوزير الخارجية البريطاني جيمس كلفيرلي، وشدد على أهمية منع حصول إيران على السلاح النووي وعلى ضرورة منع أعمالها الرامية إلى تقويض الاستقرار الإقليمي والعالمي."

- المتحدث باسم جيش العدو: "وصل أول أمس قائد القيادة المركزية للجيش الأمريكي الجنرال مايكل كوريللا إلى تل أبيب كضيف رسمي لرئيس الأركان، الجنرال هرتسي هالييفي، وخلال الزيارة التقى كوريللا مع رئيس الأركان ثم أقيمت ندوة تناولت القضايا الأمنية والاستراتيجية بحضور رئيس هيئة الشؤون الإستراتيجية والدائرة الثالثة ورئيس هيئة العمليات ورئيس لواء التشغيل ورئيس شعبة البحوث في هيئة الاستخبارات ورئيس شعبة العلاقات الدولية."

- قناة كان: وزير جيش العدو "يوآف غالانت" يكشف عن إنشاء مطار إيراني في جنوب لبنان، وقال: "يمكنكم في الصور رؤية العلم الإيراني يرفرف فوق مسارات الطيران التي يخطط نظام آية الله للعمل منها ضد مواطني إسرائيل، بمعنى آخر: الأرض اللبنانية، السيطرة إيرانية، الوجهة إسرائيل، تشكل إيران حالياً أكبر تهديد لدولة إسرائيل والاستقرار الإقليمي والنظام العالمي، وتحت غطاء التغيرات في الشرق الأوسط، تقوم إيران بعملية الاستيلاء الجغرافي والأيدولوجي على دول المنطقة. وتشجع الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وتحاول تفكيك الدول القائمة، إن الهدف الإيراني هو خلق حرب استنزاف ضد إسرائيل على كل حدودها، وفي الوقت نفسه الاستمرار في تطوير الأسلحة النووية."

- قناة كان: أنباء صادمة عن عدد ضحايا عاصفة دانيال في ليبيا، ووزارة الصحة هناك تقول إن عدد الضحايا لغاية الآن نحو 2800 شخص، وقد يصل هذا العدد إلى 10 آلاف لأن أهالي بلدة درنة الساحلية جرفتهم المياه إلى البحر.

- قناة كان: وزير جيش العدو "يوآف غالانت": "إن الاستفزازات المتكررة من قبل حزب الله على الحدود الشمالية هي عمل متعجرف وخطير يتم بتشجيع إيراني، إذا أخطأ نصر الله سندمر لبنان."

- القناة 14: في المنظومة الأمنية يقدرّون بأن المطار الإيراني في لبنان، الذي كشف عنه وزير جيش العدو "غالانت"، مخصص لتشغيل طائرات مسيرة إيرانية ضد "إسرائيل."

الشأن الداخلي:

- القناة 13: جلسة تاريخية: للمرة الأولى سيجتمع جميع قضاة المحكمة العليا "15 قاضيًا" لمناقشة الالتماسات التي رفعت إليها بطلب إلغاء القانون الذي أقره ائتلاف حكومة نتنياهو "قانون إلغاء حجة عدم المعقولية" – تبدأ الجلسة في تمام الساعة 09:00 صباحاً لتستمر نحو 6 ساعات ونصف – خلال الليل تم تشديد الإجراءات الأمنية حول منازل القضاة، كما أن التفتيش الذي سيتم صباح اليوم عند مدخل المحكمة سيكون صارماً خوفاً من حدوث توترات في الجلسة.

- معاريف: هذا الصباح، عند الساعة العاشرة، سيجتمع الكابنت لمناقشة عدة ملفات، منها ما يعرف بـ "سيناريو الإسناد والطوارئ"، والتقديرات الإسرائيلية للحرب الشاملة.
- المتحدث باسم جيش العدو: "إحباط محاولة تهريب عبوات، في إطار النشاط المستمر لإحباط تهريب الأسلحة، عثرت قوات من الجيش في الأغوار يوم أمس بالتعاون مع الشرطة على حقيبة تحتوي على 6 عبوات احترازية وتم تحويل القضية للتحقيق."
- معاريف: "يائير نتياهو" نجل رئيس وزراء العدو "بنيامين نتياهو" يهاجم المستشارة القضائية للحكومة "غالي بهارف ميارا": "إنها تبيع دماء أعضاء الائتلاف الحكومي، لقد كانت هناك عشرات الاعتداءات الجسدية العنيفة على الوزراء وأعضاء الكنيست من قبل بلطجية فوضويين مأجورين، ولم تقم بتوجيه لائحة اتهام واحدة ضدهم."
- "إسرائيل اليوم": "مسؤولون كبار في الليكود: "من سيحدد هل ستكون هناك تسوية أم لا هو نتياهو، مع كل الاحترام لسموتريتش أو بن غفير، هناك اعتبارات كبيرة جدا على جدول الأعمال الآن، ورئيس الوزراء يتبنى وجهة نظر أوسع، مع الأخذ في الاعتبار الولايات المتحدة والسعودية، في النهاية، سيحدد نتياهو ما هو أكثر أهمية، لو أراد بن غفير حل الحكومة، فإن حزبه لن يتجاوز نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة."
- رئيس أركان جيش العدو "هرتسي هليفي": "المواجهة المقبلة قد تشمل عدة ساحات وتسفر عن سقوط العديد من الضحايا والإصابات، يجب علينا ألا نقلل من شأن أي تصريح يصدره أعداؤنا، بالقول أو الفعل؛ وعدم تمجيد أنفسنا، يجب أن نكون أكثر استعداداً من أي وقت مضى لصراع عسكري واسع النطاق ومتعدد الجبهات - على الأعداء أن يعرفوا أنه عندما تتعرض إسرائيل للتهديد، فإنها تعرف كيف تحشد كل مواردها، وتضع الخلافات جانباً وتهاجم، هكذا كان الأمر في حرب يوم الغفران، وهكذا سيكون الأمر اليوم، إذا اضطررنا لذلك."
- القناة 12: آلاف المتظاهرين وصلوا مساء أمس للتظاهر أمام المحكمة العليا في القدس، قبيل الجلسة الحاسمة اليوم في المحكمة حول قانون إلغاء حجة عدم المعقولية، في نهاية التظاهرة، توجهت مسيرة احتجاجية إلى مقر إقامة نتياهو في شارع غزة بالقدس.
- القناة 12: تجددت أمس الإثنين جهود الوساطة في ديوان الرئيس بين رئيس المعسكر الوطني "بيني غانتس" ورئيس العدو وزراء "بنيامين نتياهو"، يريد رئيس الوزراء استنفاد قناة الوساطة قبل التوجه إلى خطوة أحادية.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- "يوسي يهوشع": "مرة أخرى تم إحباط تهريب عبوات من الحدود الأردنية، كانت في طريقها إلى الضفة، أتساءل كم من هذه المحاولات لم يتم إحباطه ووصل إلى وجهته؟؟ نحن بحاجة إلى إغلاق الحدود بسرعة."
- "أمير بوخبوط": "يمكن التقدير بأن إيران تقف وراء محاولات تهريب العبوات الاحترازية، والتي ستغير قواعد اللعبة في الضفة الغربية."

- رئيس مجلس الأمن القومي "تساحي هنغي" يحذر السلطة الفلسطينية: "في اليوم الذي سيُتخذ فيه قرار في لاهاي ضد مقاتلي الجيش الإسرائيلي، سنقطع العلاقات الأمنية معكم، ها نحن نحذركم."
- "لابيد" يرد على أعضاء الائتلاف: "الكنيست ستقبل أي حكم للمحكمة العليا."
- الوزير "ياريف ليفين": "جلسة الاستماع التي تعقد اليوم في المحكمة العليا مع غياب تام للسلطة هي ضربة قاتلة للديمقراطية ومكانة الكنيسيت."
- وزير مالية العدو "بتسلئيل سموتريش": "نحن مستعدون لتقديم تنازلات واتفاقيات بشأن الإصلاح القانوني من أجل وحدة الإسرائيليين."
- عضو الكنيسيت "مالينوفسكي": "من يتحدث عن تجميد الإصلاح القانوني لمدة عام ونصف، هو يفرض تجميدا على دولة إسرائيل."
- "بتسلئيل سموتريش" في رسالة إلى "نتنياهو": "نحن مستعدون لمفاوضات واتفاقيات تتضمن تنازلات. لكننا لن نوافق على التخلي عن التنوع في اختيار القضاة ولن نوافق على وضع تغلب فيه المعارضة على اليمين في لجنة اختيار القضاة."

* * *

مقالات

24NEWS: انعقاد المحكمة العليا الإسرائيلية للنظر في الالتماسات ضد إلغاء قانون شبه دستوري يتعلق بتقليص "بند المعقولة"

عقدت المحكمة العليا الإسرائيلية، اليوم الثلاثاء، جلسة للاستماع إلى المرافعات الافتتاحية بشأن الالتماسات المقدمة ضد التشريع الذي سنته الحكومة اليمينية الإسرائيلية كجزء من إصلاحها القضائي. وتعلق التماسات الثلاثاء بتعديل "قانون أساس: السلطة القضائية" شبه الدستوري الذي يحد من "شرط المعقولة" بعد أن كان يسمح للمحاكم بإبطال القرارات التنفيذية والتشريعية التي تعتبر "غير معقولة". لكن النقاش في المحكمة العليا تمدد على نطاق أوسع بكثير، حيث ذكر المعارضون والمؤيدون أن قرارًا "خاطئًا" من شأنه أن يؤدي إلى أزمة دستورية في إسرائيل. ولم يسبق للمحكمة العليا في إسرائيل قط أن تدخلت في قوانين الأساس شبه الدستورية، ولم يسجل أي طعن فيها أمام المحكمة العليا من قبل، وبالتالي لم تستخدم حتى الآن الأداة القانونية المسماة "التعديل الدستوري غير الدستوري". وستستمع المحكمة أولاً إلى كل من الملتصقين الثمانية، وتمنحهم حوالي 25 دقيقة لتقديم مرافعاتهم، ثم يأتي تمثيل الحكومة لمدة ساعة واحدة، على جولتين. وكانت المستشارية القضائية للحكومة غالي بهراف ميّارا قد أصدرت في 3 أيلول/ سبتمبر توصية بإلغاء تعديل بند المعقولة، وبناء على موقف المستشارية القضائية قررت الحكومة إرسال مستشار قانوني بديل لتمثيلها أمام المحكمة. أصدر وزير القضاء الإسرائيلي ياريف ليفين، العقل المدبر الذي يقود الإصلاح القضائي، بياناً صباح الثلاثاء، قبل جلسات الاستماع، قال فيه إن المحكمة العليا تفتقر إلى سلطة إبطال القوانين الأساسية، واصفاً ذلك بـ "الضربة القاضية

للديمقراطية ومكانة الكنيست [البرلمان التنفيذي والتشريعي الإسرائيلي]. وقال ليفين: "لقد اتفق الرؤساء وقضاة المحكمة العليا] على مدى أجيال على أن الشعب هو صاحب السيادة، ويتم التعبير عن إرادته في القوانين الأساسية التي يسنها الكنيست." وأضاف: "إن مجرد الحديث عن إمكانية إبطال قوانين الأساس التي هي قمة الهرم القانوني في إسرائيل، وعن إمكانية إقالة رئيس الوزراء بسبب عجزه عن أداء مهامه، هو بمثابة ضربة قاضية لحكم الشعب."

ونشر رئيس المعارضة النيابية يائير لابيد تغريدة على منصة اكس قال فيها إن الكنيست ستقبل أي قرار يصدر عن المحكمة العليا.

وفي مظهر من مظاهر الاحتجاج حيال نظر المحكمة العليا في شطب قانون أساس على نحو غير مسبوق، تجند الثلاثاء نواب الائتلاف في مقابل نواب المعارضة على منصة اكس، أجمع الفريق الأول على أن الكنيست لن تقبل بخنوع قرار المحكمة إذلال الكنيست فيما اتفق فريق المعارضة على جملة واحدة: "الكنيست ستقبل قرار محكمة العدل العليا أيا كان."

* * *

24NEWS: عشية جلسة المحكمة العليا التاريخية حول "بند المعقولة": 47 ألف متظاهر في مدينة القدس

قبل ساعات من إطلاق النقاش التاريخي في المحكمة الإسرائيلية العليا حول إلغاء "بند المعقولة" الثلاثاء، حيث ستعقد المحكمة لأول مرة في تاريخها بتشكيلة كاملة بحضور 15 قاضيا، وتظاهر عشرات الآلاف من المحتجين ضد الثورة القضائية أمام المحكمة في مدينة القدس، ووفقا لتقديرات القناة "13" تجمع نحو 47 ألف شخص، وأغلق المتظاهرون لفترة زمنية قصيرة طريق "بيغين" في المدينة وتم إخلائهم من قبل الشرطة بعد مواجهات قصيرة، وتوجه المتظاهرون في مسيرة احتجاجية نحو مقر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الواقع في شارع "غزة".

وفي غضون ذلك يدرس رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو نشر رسالة مفادها أنه بدأت اتصالات. أيضا، إذا أعلن رئيس الحكومة عن تغيير في الاتفاق- فإنه من المتوقع أن يطالب المحكمة العليا بتأجيل النقاش. وقال مسؤولون مطلعين على التفاصيل للقناة "13" إنه في حال كانت تسوية، فمن المرجح أن يتم الاتفاق عليها فقط بوقت لاحق هذا الأسبوع" وقدر خبراء قانونيين كبار انه: "بدون إحراز تقدم رسمي- المحكمة العليا لن تقوم بتأجيل النقاش."

* * *

24NEWS: رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الخارجية البريطاني سيناقشان التهديد الإيراني والتحديات الأمنية الإقليمية

يبحث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع وزير خارجية بريطانيا جيمس كليفرلي، اليوم الثلاثاء، التهديد الإيراني وتعزيز التعاون في المجالات الأمنية والتكنولوجية والاقتصادية، لا سيما تسليط الضوء على موضوع الذكاء الاصطناعي ومن المقرر أن يتحدث وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي، اليوم الثلاثاء، في مؤتمر أمني في إسرائيل، بعد أن التقى،

أمس الاثنين، نظيره الإسرائيلي إيلي كوهين. وخلال رحلته، سيزور كليفرلي أيضاً الضفة الغربية للقاء رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية، كجزء من جهوده لمناقشة التحديات الأمنية الإقليمية وأهمية حل الدولتين.

وفي السياق قال نتنياهو: "يسعدني أن أرحب بك، وزير الخارجية كليفرلي، لأن هناك علاقات ممتازة بين بلدينا وأنا متأكد من أن زيارتك لن تؤدي إلا إلى تعزيزها" وأضاف "كلانا لديه دولتان ذكيتان تتمتعان بمجموعة مماثلة من القيم". "نحن ديمقراطيتان قويتان ونشيطان تتعاونان وهذا شيء رائع". وقبل رحلة كليفرلي، أكد في بيان، أنه "سيتم إيران بتمكين الإرهاب من خلال دعمها لحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني". ومع ذلك، أصدر بيان نتنياهو أيضاً على أهمية منع التسليح النووي الإيراني، فضلاً عن جهود طهران لتقويض الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وقال كليفرلي قبل رحلته، بحسب ما نقلت عنه رويترز، إن "المملكة المتحدة وإسرائيل تعملان معاً بشكل وثيق للحفاظ على سلامة شعبنا". كما تعهد "بتجديد شراكتنا الأمنية الوثيقة في مواجهة التهديدات غير المقبولة من النظام الإيراني". كما التقى المبعوث البريطاني الكبير مع نظيره الإسرائيلي لمناقشة "وقف البرنامج النووي الإيراني وأنشطة إيران الإرهابية وانتشارها الإرهابي في جميع أنحاء الشرق الأوسط والعالم"، بحسب كوهين. وحضر الاجتماع الدبلوماسي رفيع المستوى أيضاً الحاخام ليو دي، الذي فقد زوجته وابنتيه في هجوم إرهابي وحشي، بصفته مبعوثاً خاصاً لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أكد على "أهمية مكافحة الإرهاب الفلسطيني، فضلاً عن تجيل إسرائيل. الأفراد المتورطين في قتل المدنيين اليهود"

* * *

i24NEWS: وزير الأمن الإسرائيلي يكشف: إيران أنشأت مطارا خاصا بها جنوب لبنان

كشف وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت أن مطارا ايرانيا أقيم في جنوب لبنان، واستعرض غالانت خلال مشاركته في مؤتمر أمني صورة للمطار وقال: "يمكن الرؤية في الصور علم إيران يرفرف على مسارات الطيران التي يخطط نظام آية الله للعمل منها ضد مواطني إسرائيل. وبكلمات أخرى- الأرض لبنانية، السيطرة-إيرانية، الهدف-إسرائيل".

وأضاف غالانت بتصريحاته إن "إيران تشكل اليوم أكبر تهديد على دولة إسرائيل، على الاستقرار الإقليمي وعلى النظام العالمي، وبرعاية التغييرات في الشرق الأوسط، إيران تدير عملية سيطرة جغرافية وأيدولوجية على دول المنطقة، وتروج لعمليات إرهابية في أنحاء العالم، وتحاول تفكيك الدول القائمة. الهدف الإيراني هو خلق حرب استنزاف ضد إسرائيل، في كل حدودها، وفي المقابل مواصلة تطوير سلاح نووي والتجهزه".

وأضاف غالانت: "الاستفزازات المتكررة من جانب حزب الله على الحدود الشمالية، هي عمل متعجرف وخطير لحزب الله، بتشجيع إيراني. نصر الله على ما يبدو نسي ما هي موازين القوى الحقيقية بين إسرائيل وحزب الله". وأضاف "إنه يريد تصوير نفسه على أنه 'حامي لبنان'. لكن عمليا هو يحتجز لبنان ومواطنيه كرهائن لدفع مصالح إيران والشيعه. إن قام بخطأ، فسيصبح 'مدمر لبنان'. "وأوضح غالانت: "إن وصلنا الى صدام، لن نتردد باستخدام القوة المميتة للجيش

الإسرائيلي- حزب الله ولبنان سيدفعون الثمن غاليا ومؤملاً، أي من وراء موجة الإرهاب التي ضربت يهودا والسامرة (الاسم العبري للضفة الغربية) ، تقف ايران: التمويل، الوسائل القتالية والتوجيه، والهدف زرع الدمار والإرهاب ضد دولة إسرائيل ومواطنيها ."

كما تناول وزير الأمن موضوع الإصلاح القضائي الإسرائيلي المثير للجدل والذي يجري حالياً في إسرائيل، مشيراً إلى أن ذلك لا يجب أن يتم إلا من خلال التوافق. وحذر من أنه "بدون تسوية، قد يكون استقرار الدولة وأمنها في خطر."

* * *

24NEWS: السلطة الفلسطينية تتسلم شحنة أسلحة أميركية والفصائل في غزة تحاكي هجوماً على إسرائيل

أفادت تقارير أن السلطة الفلسطينية تلقت اليوم الثلاثاء شحنة من المركبات المدرعة والأسلحة الأمريكية عبر الأردن، وذلك بالتزامن مع تنفيذ الفصائل المسلحة في قطاع غزة تدريبات عسكرية تحاكي هجوماً على إسرائيل . ووفقاً لصحيفة القدس الفلسطينية، وافقت الحكومة الإسرائيلية على شحنة الأسلحة لمساعدة قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية على استعادة السيطرة الأمنية في جميع أنحاء الضفة الغربية.

يوم الأحد، حاولت كتيبة العياش، وهي منظمة فلسطينية تتخذ من جنين مقراً لها، إطلاق صاروخ من الضفة الغربية باتجاه بلدة إسرائيلية تدعى رام أون، بالقرب من الخط الأخضر. وهذه هي المحاولة السابعة في الأشهر الأخيرة، وسط تزايد عام في الهجمات الفلسطينية. وتكافح السلطة الفلسطينية التي تتخذ من رام الله مقراً لها للحفاظ على الأمن في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتواجه مقاومة شديدة عندما تفعل ذلك، حيث تواصل الجماعات المسلحة التي تمولها إيران تهديد الاستقرار الإقليمي. وبدأت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، اليوم الثلاثاء، مناورة عسكرية تحاكي تصعيداً واسع النطاق ضد إسرائيل. وتضمنت التدريبات إطلاق وابل من الصواريخ إلى البحر. وجاءت التدريبات بعد يوم من مغادرة المبعوث القطري الخاص لغزة، بعد محاولته الوساطة وخفض التوترات، وكذلك في نفس يوم زيارة وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي.

وشدد بيان صادر عن المملكة المتحدة على أن كليفرلي سيتحدث في مؤتمر أمني ويتهم إيران "بتمكين الإرهاب" من خلال دعمها لحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، اللتين تعملان انطلاقاً من قطاع غزة ولكنهما تكتسبان جماهيرية في الضفة الغربية.

وأوضحت وزارة الداخلية في غزة في بيان إن الفصائل ستنقذ مناورة مشتركة في محافظات القطاع، تستمر لأربع ساعات بدءاً من الساعة الـ7:00 صباحاً، في ذكرى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة. وتأتي هذه التدريبات في خضم تصعيد أمني خطير يلعب فيه التوجيه والتمويل والتدريب الإيراني دوراً بارزاً وفق تصريح لوزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، الإثنين بعد الكشف المزلزل عن مطار أقامته إيران قريباً من الحدود الإسرائيلية على أرض لبنان . أمس الإثنين كشف وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت لأول مرة عن ذلك المطار الخفي في توقيت يتزامن مع تهديد أطلقه رئيس الموساد ددي برنياع ضد

الزعامة الإيرانية متوعدا بتدعيمها ثمن عملياتها العدائية ضد إسرائيل والإسرائيليين في العالم في قلب طهران إن استدعى الأمر.

* * *

i24NEWS: قائد الجيش الإسرائيلي: "يجب أن نكون مستعدين أكثر من أي وقت مضى لمواجهة عسكرية متعددة الجبهات"

تطرق رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية هرتسي هاليفي مساء أمس الى "أزمة الكفاءة" في الجيش الإسرائيلي خلال كلمة له بمناسبة مرور 50 عاما على حرب الغفران موضحا لم دروس هذه الحرب ذات صلة أيضا لما يحدث حاليا، وقال: "يجب علينا أن نكون مستعدين أكثر من أي وقت مضى الى مواجهة عسكرية متعددة الجبهات وواسعة، تشمل مناورات مع اتصال قريب جدا مع العدو، الأمر الذي سيتضمن خسائر بشرية وضحايا وتتحول فيه الجبهة الداخلية الى جبهة أيضا ". وأشار الى أنه ما يجب على إسرائيل أن تستهين بتهديدات أعدائها- "بالكلمات والأفعال": "يجب أن لا نقلل من شأنهم ولا نمجد أنفسنا". وحول أزمة الكفاءة الحالية في الجيش، على خلفية احتجاجات ضباط الاحتياط ضد الثورة القضائية، بعث رسالة إلى أعداء إسرائيل قائلا: "لربما أعدائنا يميلون رؤية أفضلية بالتهديد المتعدد الجبهات ضدنا، لكن من الجيد أن يعرفوا أنه حين تكون إسرائيل مهددة هي قادرة على تجنيد كافة مواردها، ووضع الخلافات جانبا- والهجوم".

وبرأيه: "هكذا حدث في حرب يوم الغفران، هكذا سيحدث اليوم، إن تطلب الأمر". وتوجه أيضا الى اولئك المتطوعين الذين توقفوا عن أداء خدمة الاحتياط قائلا إن: "حرب يوم الغفران هي بمثابة درس حي لنا حول خطر الغطرسة، واضطراب المفاجأة الاستراتيجية والثمن الباهظ للأزمة الإدراكية، السياسية والعسكرية. والتي تنبع منها مصادر الإهانة أيضا: روح قتال الجيش الإسرائيلي وتماسكه، وتجنده من أحل مجتمع يفهم ما هو على المحك، ويعهد بأمنه إلى جنود الجيش الإسرائيلي وضباطه ويتحد خلفهم ويدعمهم".

* * *

i24NEWS: إسرائيل: وزير الأمن السابق بيني غانتس يعلن بخلاف لايبعد دعمه "لأي اتفاق جيد مع السعوديين"

صرح رئيس كتلة "معسكر الدولة" النيابية ووزير الأمن السابق بيني غانتس في خطاب ألقاه في جامعة رايخمان أنه يرى بمخطط الرئيس قاعدة من أجل التقدم نحو تفاهمات. وأضاف "إذا كان هناك حل على الطاولة يحفظ الديمقراطية - سأكون هناك، بغض النظر عن أسباب نتياهو ". وتطرق غانتس كذلك الى المعضلة الأكبر التي تواجه الدولة ككل ومحكمة العدل العليا التي تنظر في الاستئنافات لإلغاء قانون أساس سنته الكنيست بقيادة نتنياهو ليفين هدف إلى إلغاء بند المعقولية الذي يقيد يدي المحكمة العليا وينسف مقدرتها على إلغاء قرارات حكومية أو قوانين يسنها الكنيست من منطلق أن الأخير هو صاحب السيادة وأصل التشريع. وقال غانتس "يجوز انتقاد المحكمة، لكن من لا يحترم قراراتها لن يوقع علينا أزمة دستورية فحسب، بل سينزع عن الحكومة الشرعية في اتخاذ القرارات".

جاءت تصريحات وزير الأمن السابق في المؤتمر السنوي لمعهد سياسة مكافحة الإرهاب (ICT) في جامعة راخمان. واتخذ غانتس موقفا إيجابيا عامة من الاتفاق السعودي الأميركي الذي يستحوذ على اهتمام الصحافة المحلية والدولية وبخلاف غريمه السياسي يائير لابيد رئيس حزب يش عتيد الذي أعلن عن رفضه اقتراحا يسمح للسعودية بتخصيب اليورانيوم على أراضيها حتى لو كان ذلك لصالح مفاعل مدني، قال غانتس إنه سيدعم اتفاقا كهذا بحال ظهر أن تفاصيله تعود بالنفع على إسرائيل وأمنها.

وقال غانتس بهذا الصدد "الاتفاق الذي تجري بلورته مع السعودية يشتمل أيضا على فرصة كبيرة للتعامل مع الإرهاب. فهو قد يكون ذروة في العمارة الإقليمية التي بدأنا بنائها منذ زمن طويل، كذلك بمواجهة المحور الإيراني. إن الاتفاق الذي سيعزز العناصر المعتدلة في يهودا والسامرة، سيضعف المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية وغزة ولبنان، وبالتالي يمكن أن يكون جيدا لإسرائيل."

وقال غانتس من أهمية ما يشاع حول "التنازلات للفلسطينيين" واقترح التريث ريثما تظهر التفاصيل المهنية، "وعندها فقط يكون لدينا رأي حول ما إذا كانت هذه تنازلات أم خطوات تحمي فعليا أمن إسرائيل واحتياجاتها الوطنية. والأمر نفسه ينطبق على النقاش حول الملف النووي السعودي، الذي يجب أن يتم بحثه بمسؤولية وفي غرف مغلقة مع القوات الأمنية" وفق ما قال. وحذر غانتس في الوقت نفسه، من "وجود عناصر متطرفة في الحكومة الإسرائيلية يمكنها تخريب الاتفاق. وأضاف "أقول بوضوح، إذا وجدت أن هذا الاتفاق جيد، ويخدم المصالح الوطنية الواسعة لدولة إسرائيل، فإن كتلة "معسكر الدولة" ستؤيده. ولن يتغلب أي اعتبار سياسي على المصلحة الاستراتيجية لدولة إسرائيل."

وفي تصريح آخر لغانتس وضعه في موقف واحد مع مستشار الأمن القومي تساحي هنغي ورئيس الموساد ددي بارنياع قال بوضوح إنه بحال تجاوزت إيران الخط الأحمر طرفه الأول تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز الستين بالمائة وطرفه الثاني مواصلة العمليات ضد إسرائيل والإسرائيليين سواء بشكل مباشر أو عن طريق وكلاء في المنطقة وخارجها فسيُدفع ذلك "إسرائيل للرد بصورة تطال البنى التحتية للإرهاب ويقوي الردع من منطلق إدراك واستعداد لما يترتب على تلك العمليات."

* * *

i24NEWS: إسرائيل تقترب من الحصول على الإعفاء من التأشيرة الأميركية بثمن رفع التحديات الأمنية

في خطوة قد تشكل تحديا للشاباك، دخل برنامج الإعفاء من التأشيرة اعتبارا من يوم أمس الإثنين حيز التنفيذ وسيتمكن بموجبه الأمريكيون الذين يعيشون في غزة من السفر ذهابا وإيابا عن طريق مطار بن غورين ودخول إسرائيل كسائحين، بل والتجول فيها لمدة 90 يوما، وفق النشر في واينت. ويشير المسؤولون الأمنيون إلى أن عدد أولئك لا يتجاوز الـ 200 شخص، ويعتبرون من المنظور الأمني أنهم من "الذين لا يشكلون تهديدا أمنيا". كما سينطبق البرنامج أيضًا على الأمريكيين الفلسطينيين في الشتات.

ووفقا للتقرير فإن السكان الأمريكيين في غزة من فئتين: أولئك المستقرون في الخارج، فما هم مسجلون كغزيين وسيتمكنون الآن من دخول إسرائيل ما لم يكن هناك مانع أمني أو جنائي أو صحي، بينما الفئة الثانية من الغزيين قطاع غزة هو مركز حياتهم. وبالنسبة للفئة الثانية، ستناقش إسرائيل كل قضية على حدة، وسيطلب من الأمريكيين في غزة تقديم طلب مسبقاً إلى اللجنة المدنية من خلال السلطة الفلسطينية. وسيكون عنوان الطلب "الدخول إلى إسرائيل كسائح من غزة".

يُذكر أنه في مطلع الشهر الفائت، دخل ما يزيد عن ألفي أمريكي فلسطيني إلى إسرائيل أو عبر منافذها، منذ أن وافقت السلطات الإسرائيلية على تخفيف القيود المفروضة على دخولهم عبر معابرها الحدودية، كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق اتفاق إعفاء المواطنين الإسرائيليين من التأشيرة مع الولايات المتحدة.

بالرغم من تحفظات المستوى الأمني من التنازلات التي تفرضها على إسرائيل بنود برنامج الإعفاء من التأشيرة الأمريكية، فقد تم التوصل أخيراً إلى مخطط تفصيلي متفق عليه بشأن قوات الأمن لا سيما أن الحكومة الإسرائيلية تصر منذ عقود على الحصول على الإعفاء من التأشيرة الأمريكية. ووفقاً للتقديرات، سيتم الإعلان رسمياً عن إسرائيل كدولة مرشحة للإعفاء من التأشيرة الأمريكية بعد عطلة عيد رأس السنة العبرية على أن يتم الإعلان بعد أسبوع، في عطلة عيد العرش، عن إسرائيل معفاة من التأشيرة.

* * *

24NEWS: إسرائيل توقع اتفاق حبوب مع أذربيجان وأوزبكستان لـ "ضمان الأمن الغذائي"

وقعت إسرائيل مع أذربيجان وأوزبكستان، الاثنين، اتفاقاً للحبوب لتشكيل تحالف إقليمي هو الأول من نوعه مع الدول الإسلامية لتوريد القمح، وفي مقابل القمح، ستحصل أذربيجان وأوزبكستان من إسرائيل على تقنيات متقدمة في مجال الزراعة. وبحسب ما ورد سيضمن الاتفاق جميع احتياجات إسرائيل من القمح، على خلفية أزمة الغذاء العالمية وسط الحرب المستمرة في أوكرانيا. وبحسب التقارير، فإن الصفقة "طويلة الأمد" وتم تطويرها انطلاقاً من رغبة إسرائيل في تنوع مصادر القمح. وفي كل عام، تستورد إسرائيل أكثر من 90 في المئة من القمح الذي تستهلكه، وذلك لاستخدامه بشكل أساسي في علف الحيوانات. إن الحرب في أوكرانيا، وحتى في وقت سابق من التأثير الاقتصادي لكوفيد، جعلت من الصعب على الدولة اليهودية استيراد البضائع، مما تسبب في زيادة حادة في أسعار البضائع.

وقال وزير الزراعة الإسرائيلي آفي ديختر: "كجزء من الرؤية التي نقودها في وزارة الزراعة لضمان الأمن الغذائي... اليوم، نتقدم بخطوة مهمة أخرى نحو ضمان المنتجات الزراعية، التي لا يتم إنتاج معظمها في إسرائيل." وأضاف: «في هذه الفترة من عدم اليقين العالمي، تهتم العديد من الدول بالتقدم معنا من منطلق المصالح المشتركة. سنواصل خلق المزيد من الشراكات بين دولة إسرائيل والدول الأخرى، وبالتالي ضمان الأمن الغذائي لمواطني إسرائيل." فوفقاً للأمم المتحدة، سوف يعاني نحو ملياري إنسان في العالم من الجوع بحلول عام 2050. وسوف يرجع هذا، بين أمور أخرى، إلى تغير المناخ وانخفاض إنتاج القمح ما دام الهجوم الروسي على أوكرانيا مستمراً.

* * *

24NEWS: إطلاق شركة للترويج للسياحة العلاجية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة

كجزء من العلاقات التجارية والثقافية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ، تم إطلاق أول فرع لـ Solina Medical Tours في 1 أيلول/سبتمبر 2023 في دبي، بمشاركة سفير إسرائيل لدى الإمارات أمير حايك وشخصيات إماراتية هامة . ويشار الى أن Solina Medical Tours تابعة لمجموعة Solina Group التي يملكها رجلي الأعمال أمير صليح ونسيم عواد ، وستعمل في مجال إنقاذ الإروح وتعزيز السياحة العلاجية من الشرق الأوسط عموماً ومن الإمارات على وجه الخصوص .

وقال السفير الإسرائيلي في كلمته خلال الافتتاح حول أهمية العلاقات التجارية والثقافية مع الإمارات معرباً عن رضاه حول الزيادة الكبيرة بالتجارة بين البلدين، وأضاف متحدثاً عن أهمية Solina Medical Tours لكونها تعمل في إنقاذ البشر للعلاقات بين البلدين .

بينما تحدث صاحب الشركة أمير صليح في كلمته عن الرؤية التي قادته لإقامة الشركة مشيراً الى أن عمله كسائق سيارة إسعاف مع عمله في مجال السياحة خلق فكرة إقامة هذا المشروع الهام، وتحدث بانفعال عن معنى الاسم سولينا باللغة النرويجية وهي الكفاح من أجل العائلة- وهكذا سنعمل لصالح كل زبون . وأنهت الشركة تجهيزاتها في إسرائيل لاستقبال المرضى وحاليا بدأت العمل في دولة الإمارات العربية على خلق تعاون مع الحكومة ومع مختلف الأطراف في مجال الطب لإنقاذ البشر .

* * *

تايمز أوف إسرائيل: صدامات بين متظاهرين معارضين للتعديلات القضائية والشرطة أمام منزل ليفين عشية بدء جلسة حاسمة في المحكمة العليا

اشتبك متظاهرون ضد التعديلات القضائية مع الشرطة أمام منزل وزير العدل ياريف ليفين في موديعين صباح الإثنين، قبل يوم من جلسة مرتقبة في المحكمة العليا بشأن أول تشريع تم إقراره في إطار خطة الحكومة المثيرة للجدل لإصلاح القضاء. وكشف المتظاهرون عن لافتة عملاقة كتب عليها "هناك قضاة في القدس"، وهو اقتباس منسوب لرئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن، مؤسس حزب "الليكود" الذي ينتهي إليه ليفين ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وليفين هو مهندس برنامج الحكومة لإضعاف السلطة القضائية. وقالت الشرطة في بيان إن المتظاهرين اقتربوا كثيراً من منزل الوزير، وأخلوا بالنظام العام. واندلعت الصدامات عندما بدء أفراد الشرطة بإبعاد المتظاهرين. وتم اعتقال أربعة من المتظاهرين، وفقاً لتقارير، ولم يكن هناك تأكيد من الشرطة.

في مقاطع فيديو تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي، بالإمكان رؤية المحتجين وهم يحاولون منع مركبة ليفين من السير في الشارع. وبالإمكان رؤية الشرطة وهم يحاولون إبعاد المتظاهرين عن مسار السيارة، بينما سار آخرون بجانب السيارة في محاولة لإبقاء المحتجين بعيداً. وقادت المظاهرة جماعة جنود الاحتياط الاحتجاجية "إخوة وأخوات السلاح"،

التي قالت في بيان لها إنها وجهت "نداء واضحا لرئيس الوزراء بأنه ينبغي عليه التوقف عن السماح لليبيين بالعمل كرئيس للوزراء بحكم الأمر الواقع والتخلي عن قوانين الانقلاب".

وجاء في البيان إن "قانون 'المعقولية' الدكتاتوري يعرض مكانة إسرائيل في العالم للخطر ويترك جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عرضة [للمحاكمة] في محكمة العدل الدولية في لاهاي"، في ترديد لمخاوف أعرب عنها مسؤولون أمنيون الذين رأوا أن الإصلاح القضائي يضعف الجيش. في الماضي، كان يُنظر إلى إسرائيل على أنها تتمتع بنظام قضائي قوي وهو ما ساعد في حماية الجنود الإسرائيليين من الملاحقة القضائية المحتملة في لاهاي. وجاء الاحتجاج قبل ساعات من مظاهرة حاشدة من المقرر أن تقام اليوم في الساعة السادسة مساء من أمام المحكمة العليا في القدس، عشية جلسة اليوم الثلاثاء للبت في التماسات ضد قانون المعقولية. ومن المتوقع أن يشارك الآلاف في المظاهرة خارج المحكمة العليا، قبل السير إلى مقر إقامة نتنياهو في القدس. ومن المخطط إقامة مظاهرات أصغر حجما في عدد من المواقع في أنحاء البلاد.

القانون، وهو أول تشريع رئيسي يتم إقراره كجزء من خطة الإصلاح، يمنع المحكمة من إلغاء قرارات لمجلس الوزراء وقرارات وزارية على أساس "عدم معقوليتها إلى أقصى حد". ومن المقرر أن يستمع فريق قضائي غير مسبوق يضم 15 قاضيا في المحكمة العليا إلى التماسات مقدمة ضد القانون في 12 سبتمبر. وقد حذر عدد من الوزراء في الحكومة وشخصيات أخرى من حالة فوضى في حال قررت المحكمة إلغاء القانون، مما سيؤدي إلى أزمة دستورية.

في الأسبوع الماضي، ألقى رئيس الكنيست خطابا أشار فيه إلى أن الائتلاف قد لا يحترم قرار المحكمة، وحذر من أن قيام المحكمة بإلغاء قانون المعقولية قد "يدفع بنا إلى الهاوية" وتعهد بأن الكنيست "لن يسمح بأن يتم سحقه بخضوع". وقام نتنياهو في وقت لاحق بنشر تصريحات أوحانا، وهو عضو في الليكود، على منصات التواصل الاجتماعي. ولم يبد رئيس الوزراء في السابق التزاما عندما سُئل مباشرة عما إذا كان سيقبل حكم المحكمة العليا في حال قررت إبطال التشريع.

في شهر مارس، قال ليفين أنه إذا أبطأ القضاة التشريعات التي يخطط لها لإعادة تشكيل لجنة تعيين القضاة، فإنه لن يقبل حكمهم. وحذر ليفين من أن تدخل المحكمة، في حال تدخلت لإلغاء التشريع، "سيكون غير مبرر على الإطلاق. في رأيي، سيكون ذلك بمثابة تجاوز لكل الخطوط الحمراء، ونحن لن نقبل ذلك بكل تأكيد." ومع ذلك، يوم الأحد، قال ثلاثة وزراء في الحكومة، من بينهم وزير الدفاع يوآف غالانت، إنه لا بد من احترام قرارات محكمة العدل العليا.

ويقول مؤيدو خطط الحكومة لإضعاف الجهاز القضائي إن المحكمة العليا لا تملك الصلاحية لإلغاء التشريع، باعتباره أنه تم تمريره كقانون أساس شبه دستوري، ولم يسبق أن قام القضاة بإلغاء قوانين أساس. تجدر الإشارة إلى أن عملية تشريع قوانين الأساس لا تختلف عن مشاريع القوانين الأخرى في البرلمان الإسرائيلي المؤلف من مجلس واحد، ولا تحتاج إلى أغلبية برلمانية خاصة. وفي إحاطة قدمتها قبل الجلسة في 12 سبتمبر، جادلت الحكومة بأن المحكمة لا تملك السلطة القانونية للحكم ضد قانون أساس وأن أي حكم من هذا القبيل سوف يستند على "مبادئ أساسية" غير مشرعة وغير واضحة. ورد زعيم المعارضة يائير لبيد على البيان بالتحدي في وضع التشريع الأخير باعتباره قانون أساس فعليا.

ويحظر قانون "المعقولية"، الذي تم تمريره في الكنيست في شهر يوليو، على المحاكم مراجعة إجراءات الحكومة باستخدام معيار المعقولية القضائي، حيث يمكنها تحديد أن القرار باطل لأنه تم اتخاذه دون تقييم الاعتبارات الأساسية كما ينبغي، أو خلال استخدام اعتبارات غير مناسبة. ويقول معارضو القانون إنه قد يقوض استقلالية وكالات إنفاذ القانون العليا، حيث أنه بدون معيار المعقولية، سيكون من الصعب الطعن في الفصل التعسفي للمسؤولين. بينما يزعم وزراء وأعضاء كنيست من الائتلاف إن القانون ضروري لمنع المحكمة العليا من فرض نظرتها للعالم بشأن قرارات وإجراءات الحكومة، ويقولون إن إقالة كبار مسؤولي إنفاذ القانون ستظل خاضعة لأدوات أخرى في القانون الإداري.

القانون هو العنصر الوحيد في برنامج الإصلاح القضائي الأوسع للائتلاف الذي أقره الكنيست حتى الآن. ومثل الأجزاء الأخرى

من أجندة التعديلات القضائية، فقد واجه معارضة هائلة من الحركات الاحتجاجية وأحزاب المعارضة

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رئيس الموساد يحذر من أن روسيا قد ترسل لإيران أسلحة "تهدد وجود" إسرائيل

بقلم إيمانويل فابيان

كشف برنياع أن وكالة التجسس وحلفائها في مجتمع الاستخبارات الدولي أحبطت 27 هجوما إيرانيا ضد يهود وإسرائيليين في الخارج خلال العام الماضي، مما يمثل زيادة "كبيرة"، وحذر من أن إيران يتدفع ثمنا "مختلفا" إذا يتعرض الإسرائيليون أو اليهود للأذى، بما في ذلك استهداف "صناع القرار" الذين يقفون وراء الهجمات والرد "في قلب طهران".

وفي حديثه في المؤتمر السنوي لمعهد سياسة مكافحة الإرهاب في جامعة رايمان في هرتسليا، قال برنياع إن إيران تنوي تزويد روسيا بصواريخ قصيرة وطويلة المدى بالإضافة إلى الطائرات المسيّرة التي باعها للجيش الروسي خلال غزوها لأوكرانيا. ووسط الغزو المستمر، الذي بدأ في فبراير 2022، استخدمت روسيا طائرات "شاهد-136" المسيّرة الإيرانية، بعد أن تلقت مئات الوحدات من طهران، على الرغم من تحذير الدول الغربية إيران من تصدير السلاح.

وقال برنياع أنه تم أيضا إحباط محاولات إيران لتزويد روسيا بالصواريخ وسط الحرب، دون الخوض في مزيد من التفاصيل. "لدي شعور بأنه سيتم إحباط المزيد من الصفقات قريبا." وقال برنياع: "نخشى أن ينقل الروس إلى الإيرانيين في المقابل ما يفتقرون إليه، أسلحة متطورة ستهدد بالتأكيد سلامنا، وربما حتى وجودنا هنا للخطر".

وقال رئيس الموساد أيضا إن إيران كثفت محاولاتها لمهاجمة الإسرائيليين واليهود في الخارج، حيث أحبط جهاز التجسس وحلفاؤه 27 هجوما من هذا القبيل خلال العام الماضي. وأضاف أنه "كان لجميع الخلايا التي تم اعتقالها والأسلحة التي تم الاستيلاء عليها معها أهدافا واضحة"، لافتا إلى أن المحاولات وقعت "في جميع أنحاء العالم، في أوروبا وإفريقيا والشرق الأقصى وأميركا الجنوبية." كل هذا بتوجيه وإرشاد من إيران. إننا نشهد زيادة كبيرة في محاولات إيذاء اليهود والإسرائيليين

في جميع أنحاء العالم، ونحن نعمل الآن، حتى في هذه اللحظة، على متابعة الخلايا والوكلاء الإيرانيين لمنعهم من قتل اليهود والإسرائيليين في جميع أنحاء العالم"، قال برنياع.

وقد تم الكشف عن العديد من المؤامرات الإيرانية خلال العام الماضي. وفي يوليو، اعتقلت قوات الأمن الأذربيجانية مواطنًا أفغانيًا يبلغ من العمر 23 عامًا للاشتباه في تخطيطه لهجوم على سفارة إسرائيل في باكو. واتهمت إسرائيل إيران في الوقوف وراء المؤامرة. وفي الشهر السابق، كشفت أجهزة المخابرات القبرصية عن إحباط مؤامرة إيرانية ضد اليهود والإسرائيليين. وفي مارس، ألقت الشرطة اليونانية القبض على مواطنين باكستانيين زُعم أنهما كانا يخططان لشن هجمات كبيرة ضد مطعم يهودي و"بيت حاباد" في أثينا. وفي نوفمبر من العام الماضي، كشف مسؤولو الأمن الجورجيون عن إحباط محاولة قامت بها الذراع الخارجية للحرس الثوري الإيراني، "فيلق القدس"، لقتل إسرائيلي جورجي بارز يعيش في العاصمة تبليسي. وجاءت هذه المحاولة في أعقاب مؤامرات إيرانية أخرى لإيذاء الإسرائيليين في المنطقة. وفي يونيو 2022، أحبطت تركيا وإسرائيل خطة لمهاجمة إسرائيليين في إسطنبول.

وقال برنياع إن "الوقت قد حان لتدفيع إيران الثمن بطريقة مختلفة". إيذاء الإسرائيليين واليهود بأي شكل من الأشكال – بالوكالة، من قبل الإيرانيين، أو عن طريق الأسلحة الإيرانية المهربة إلى إسرائيل – سيؤدي إلى نشاط ضد الإيرانيين الذين أرسلوا الإرهابيين وأيضًا ضد صناعات القرار، من المشغلين على الأرض إلى القادة الذين وافقوا على العملية، وأنا أعني ما أقول. "وحذر برنياع من أنه "سيتم فرض هذه الأثمان بدقة كبيرة في أعماق إيران، في قلب طهران." وقال إن "النظام الإيراني لم يعد لديه مجال للإنكار، وفوق كل شيء، ليس لديه حصانة." رسالتنا عالية وواضحة وحازمة: لا تخطئوا، من قرروا إرسال الفرق، تأكدوا من أننا سنصل إليكم، وسيتم تحقيق العدالة أمام الجميع. لقد أثبتنا ذلك في الماضي، وفي المستقبل، سنصعد ذلك إلى المستوى التالي"، قال مدير الموساد.

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني والاتفاق المحتمل مع القوى العالمية الذي سيؤدي إلى تخفيف العقوبات على إيران، حث برنياع المجتمع الدولي على "أن يكون في حالة تأهب قصوى". وأضاف إن "طموحات إيران المعروفة في مجال الأسلحة النووية، ومحاولاتها السابقة لتنفيذها، تتطلب أن يكون المجتمع الدولي في حالة تأهب قصوى، وأن يُظهر عزمًا لا يكل على إحباط هذه الطموحات." الحوار الحالي بين إيران والغرب لا يعكس رغبة حقيقية من جانب إيران للحد من برنامجها النووي. بل ذلك يظهر محاولة إيران الساخرة للإفراج عن الأموال المجمدة ضمن العقوبات الدولية المفروضة عليها، مع الاستمرار في تطوير وتوسيع قدراتها النووية"، قال برنياع.

وفي إشارة واضحة إلى التوترات الداخلية في إسرائيل بشأن الإصلاح القضائي للحكومة، والمخاوف من حدوث أزمة دستورية، قال: "نحن منظمة استخباراتية سرية في خدمة دولة يهودية ديمقراطية تعمل منذ إنشائها وفقًا لمجموعة واضحة من القيم، وسنواصل القيام بذلك."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تساحي هنغي يقول إن إسرائيل والسلطة الفلسطينية تجريان محادثات "مفتوحة"، ويرى تغييرا في نهجها

بقلم لازار بيرمان

قال مستشار الأمن القومي تساحي هنغي يوم الاثنين إنه على اتصال دائم مع المسؤولين الفلسطينيين منذ توليه منصبه، وأن حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو منفتحة على تقديم تنازلات كبيرة للسلطة الفلسطينية في سياق صفقة تطبيع مع السعودية. وقال: "أجري حوارا معهم باسم رئيس الوزراء منذ ثمانية أشهر"، في اعتراف نادر بوجود اتصال وثيق بين الجانبين.

وفي حديثه في اليوم الثاني لمؤتمر معهد سياسة مكافحة الإرهاب السنوي في جامعة رايمان في هرتسليا، قال هنغي إن المحادثات تجري كجزء من الحوار الخماسي مع الأردن ومصر والولايات المتحدة. واجتمعت الأطراف في العقبة وشرم الشيخ في وقت سابق من هذا العام. نحن نحاول التوصل إلى اتفاقات بشأن المسائل الأمنية، حتى يتحملوا مسؤولية الأمور التي تمس حياتهم، المنطقة A، وحتى لا يضطر الجيش الإسرائيلي إلى الدخول بدلا منهم إلى مخيمات اللاجئين في جنين ونابلس"، قال. وقال هنغي إن كبار المسؤولين في الجانبين يتحدثون "بطريقة منفتحة حول ما يريدون الحصول عليه من الجانب الآخر". وأضاف أن المحادثات بدأت تؤتي ثمارها، بما في ذلك اهتمام الدول العربية "بشكل فعال بنجاح المحادثات".

وبالنظر إلى احتمالات التوصل إلى اتفاق مع الرياض، قال هنغي أنه "من المهم أن يكون الفلسطينيون جزءا من العملية". ومن المرجح أن يُطلب من إسرائيل تقديم تنازلات كبيرة للفلسطينيين من شأنها أن تعزز حل الدولتين - مما سيكون من الصعب على حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتياهو المتشددة أن تتقبله. وقال هنغي: "أعتقد أن هناك تغييرا في النهج الفلسطيني. إنهم نشطون للغاية. إنهم يتحدثون مع الأميركيين، ويتحدثون مع السعوديين، ويتحدثون معنا حول ما يمكن أن يكون العنصر الفلسطيني الكبير في الصفقة". وقال إن حكومة نتياهو مستعدة لتقديم تنازلات كبيرة للفلسطينيين، لكنها لا تستطيع قبول أي إجراءات تعرض أمن إسرائيل للخطر.

كما أعرب هنغي عن حذره وتفاؤله حول العملية، قائلا إن المحادثات تتحول ببطء إلى "الخطوط العريضة لاتفاق". وقال: "لم تعد هذه مجرد طلاقة في الظلام، بل مناقشات حول الأهداف العملية، حيث تحدد جميع الأطراف المكاسب بالنسبة لهم".

ومتطرقا إلى الخطة التي تم الإعلان عنها مؤخرا لبناء ممر للسكك الحديدية والشحن يربط الهند بالشرق الأوسط وإسرائيل وأوروبا بدعم من الولايات المتحدة، قال هنغي إن المحادثات حول الخطة الطموحة تجري يوميا بين القدس وشركائها في أوروبا والولايات المتحدة. وقال: "لم نتحدث عن ذلك لأنه لم يكن من الواضح أنه سيتبلور". وقال هنغي: "بدون إسرائيل، لا يمكن تطبيق أي من ذلك، لأنه يتعين عليهم المرور عبر ميناء حيفا". "لا أستطيع أن أقول ما يعنيه هذا المشروع بالنسبة للمستقبل، ولكن في اللحظة التي يوقع فيها [ولي العهد السعودي] محمد بن سلمان وثيقة تذكر

إسرائيل، ويقول إنه سيتم تنفيذ هذه القضية بأكملها من خلال إسرائيل، فإنني أفترض أن هذا يعني أنه يجب علينا دراسة ذلك بعمق." وفي الوقت نفسه، قال هنغبي، لا يمكن لإسرائيل إلا أن تشارك كمرقب مهتم بينما يحاول السعوديون والأمريكيون التوصل إلى اتفاق بينهما، والذي بدونه لا يمكن التوصل إلى اتفاق تطبيع.

وفي حديثه بعد هنغبي في المؤتمر، تناول رئيس حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس أيضا التنازلات للفلسطينيين: "أنصحنا جميعًا بالانتظار ورؤية الصفقة المقترحة، والتعبير عن رأيي حول مسألة ما إذا كانت هذه تنازلات أم خطوات تحافظ على الأمن والاحتياجات الوطنية لدولة إسرائيل." كما أعرب السياسي المعارض عن انتقاداته لكيفية تعامل حكومة نتياهو مع الحساسية الدبلوماسية حول الصفقة السعودية. وقال غانتس، الشريك في حكومة نتياهو السابقة: "العملية تملقني. حقيقة أن إسرائيل تحولت من شريك إلى مراقب، وحقيقة أن هناك عناصر متطرفة في حكومتنا قد تخرب الاتفاق." وتعهد في الوقت نفسه بأن حزبه سيدعم الاتفاق إذا رأى أنه في مصلحة إسرائيل.

وفي حديثه عن المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة والسعوديين حول اتفاق التطبيع مع إسرائيل واتفاق أممي طويل الأمد بين واشنطن والرياض، قال غانتس أنها "فرصة عظيمة للتخفيف من حدة الإرهاب." وتابع: "يمكن أن تكون في طبيعة الهيكل الإقليمي الذي بدأنا في بنائه بالفعل - ضد المحور الإيراني أيضًا. الاتفاق الذي سيعزز القوى المعتدلة في [الأراضي الفلسطينية]، ويضعف العناصر الإرهابية في الضفة الغربية وغزة ولبنان، هو اتفاق جيد لإسرائيل."

وقال مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان يوم السبت إن مشروع النقل لا يعتبر "مقدمة" لاتفاق تطبيع محتمل لكنه وصف إدراج إسرائيل بأنه "مهم".

* * *

تاييمز أوف إسرائيل: اتساع العجز المالي لإسرائيل إلى 1.3% متجاوزا هدف الحكومة

بقلم شارون روبل

اتسع العجز المالي في إسرائيل إلى 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي، أو 23.1 مليار شيكل (6 مليارات دولار)، في أغسطس خلال 12 الأشهر السابقة، مع استمرار انخفاض دخل الدولة من الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي، بحسب الأرقام الأولية الصادرة عن وزارة المالية يوم الأحد. وتضخم العجز المالي ليتجاوز هدف 1.1% الذي حددته الحكومة لهذا العام. وقد حذر الاقتصاديون في الأشهر الأخيرة من أن البلاد ستواجه صعوبة في تحقيق الهدف لهذا العام وسط التوقعات باستمرار انخفاض الدخل من الضرائب، بينما يواجه الاقتصاد العالمي تباطؤًا وإعاقة وتيرة صفقات العقارات نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض. ويضاف إلى ذلك القلق من أن عدم اليقين بشأن الإصلاح القضائي المخطط له سيؤدي إلى خنق الاستثمار الأجنبي وعرقلة النشاط الاقتصادي المحلي. وسجلت الحكومة في عام 2022 أول فائض في الميزانية منذ 35 عامًا بنسبة 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مع ارتفاع إيرادات الدولة بنسبة 4.8% إلى 468.5 مليار شيكل، مدفوعة بزيادة عالية بشكل استثنائي في الدخل من الضرائب. وأظهرت معطيات شهر أغسطس أن إيرادات الدولة بلغت 33.7 مليار شيكل، بانخفاض من 39.2 مليار شيكل في شهر يوليو، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 14% على أساس شهري. وفي

الوقت نفسه، ارتفع الإنفاق الحكومي في أغسطس إلى 39.5 مليار شيكل، من 35.7 مليار شيكل خلال نفس الشهر من العام الماضي.

ومنذ بداية العام، انخفضت إيرادات الدولة بنسبة 3.9% وانخفض دخل الدولة من الضرائب بنسبة 4.3% على أساس سنوي. وارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة 9.4% ليصل إلى 302.9 مليار شيكل في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023 على أساس سنوي. وهذا أعلى من الزيادة البالغة 7.6% في الإنفاق الحكومي المدرجة في ميزانية الدولة. وبلغ إجمالي إيرادات ضرائب الدولة في أغسطس 32.6 مليار شيكل، بانخفاض 7.2% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، وفقا للبيانات التي نشرتها سلطة الضرائب الإسرائيلية. ومنذ بداية العام، انخفض الدخل الضريبي بنسبة 7% على أساس سنوي. وانخفضت الضرائب المباشرة بنحو 11% في أغسطس مقارنة بنفس الشهر من عام 2022، وبنسبة 9.3% في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وقالت سلطة الضرائب إن انخفاض إيرادات الضرائب المباشرة نتج بشكل أساسي عن الانخفاض الحاد في إيرادات الضرائب العقارية وضرائب الشركات وزيادة المستردات الضريبية. وانخفض صافي الدخل من الضرائب العقارية إلى النصف تقريبًا ليصل إلى 1.2 مليار شيكل في أغسطس، مقارنة بـ 2.2 مليار شيكل تم جمعها خلال نفس الشهر من عام 2022. ويمثل هذا الرقم أدنى مستوى منذ بداية عام 2021 للشهر الثالث على التوالي. وانخفض تحصيل ضرائب الشراء بنسبة 45% في أغسطس على أساس سنوي، وانخفض الدخل من الضرائب العقارية بنسبة 43% على أساس تراكمي منذ بداية العام. وسجلت إسرائيل عجزا بنسبة 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 و11.3% في عام 2020، عندما قدمت الحكومة خطة مساعدات اقتصادية متعددة السنوات بقيمة 196.3 مليار شيكل (53 مليار دولار) لمساعدة الاقتصاد على التعامل مع جائحة فيروس كورونا.

* * *

“هايمن”.. “إيران تجاوزت كل الخطوط الحمراء”

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

تعيش إيران في أفضل وضع كانت عليه في السنوات الأخيرة من الناحية الأمنية، ومن الناحية العملية، فهي بالفعل دولة عتية نووية وتبث الردع النووي من دون أن تدفع كل الأثمان التي يتعين أن تدفعها كل دولة تحتفظ بقنبلة نووية لديها في القبو. بحسب ما قاله رئيس شعبة الاستخبارات السابق في جيش العدو “تامر هايمن”، هذه هي الخلاصة الصعبة التي قادتنا إليها كلمات رئيس الموساد “ديفيد بارنيك” الأحد، وأضاف.. “لقد سلط رئيس الموساد، في كلمته، الضوء على قدرات إيران التقليدية وقال: “إن النظام في طهران لديه جيش كبير وقادر على تهديد إسرائيل حتى في المجال غير النووي، إن علاقته الوثيقة مع روسيا تهدد بإدخال أدوات إلى ميداننا مثل طائرات ميغ 35 أو الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت -شاجا وسونيك- والتي ستغير طبيعة التهديد على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ومكاتها الدولية المتنامية تسمح

لها بمحاولة تنفيذ هجمات إرهابية ضد إسرائيليين في الخارج." ومع ذلك فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق يحدث تحديداً في البعد غير التقليدي في إيران، في نهاية الأسبوع الماضي فقط، نُشر تقرير عن الهيئة الدولية للطاقة الذرية يشير إلى أن إيران تمتلك من المواد النووية المخصصة ما يكفي لبناء ست منشآت نووية، وهذا يتجاوز كل الخطوط الحمراء التي رسمتها "إسرائيل" في الماضي. لقد تجاوزت إيران بالفعل كل هذه الخطوط الحمراء ولم يحدث شيء، هذا التقرير الخطير والمثير للقلق لم يصل حتى إلى الوعي، لقد اعتدنا على ذلك، إذا واصلنا الاعتياد على هذا الوضع المتفاقم، فسنحصل على إيران نووية، في الوضع الحالي، لا شيء يكبح جماح إيران.

ما الذي يجب القيام به؟

- أولاً: التوقف فوراً عن إضعاف "قوة الردع الإسرائيلية" من خلال إنهاء الأزمة الداخلية الحالية في الكيان، إن حقيقة أننا نشعل الأمل في قلوب أعدائنا، الذين يتمنون أن نهار من الداخل، هي هدية غير ضرورية يجب ألا نمنحها لهم.
- ثانياً: يجب علينا أن نفعل المزيد لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، إذا كان هناك شيء واحد يخيف الإيرانيين، فهو الأميركيون و"الإسرائيليون" معاً، فقط الولايات المتحدة و"إسرائيل" معاً يمكنهما أن يشكلتا تهديداً حقيقياً لطهران.

خلاصة القول، يجب علينا جميعاً أن نوقف الضرر الداخلي الذي نلحقه بأنفسنا، كل هذه الاتهامات لـ "من بدأ" و"من صعد الوضع" ليست ذات أهمية، دعونا نتعامل مع مثل هذه التهديدات الخطيرة بدلاً من الجدل الداخلي العقيم.

* * *

موقع والا: "هليفي": "يجب ألا نستهيّن بأعدائنا"

ألقى رئيس أركان جيش العدو "هرتسي هليفي" كلمة مساء الإثنين في مهرجان أقامه "جيش العدو الإسرائيلي" بمناسبة الذكرى الـ 50 لحرب 73، تناول فيها، أزمة الثقة وفقدان الكفاءة في جيش العدو، وأوضح أن "مسؤولية الحفاظ على كفاءة الوحدات وجاهزيتها، بما لدينا اليوم، تقع على عاتقنا - ومسؤوليتنا فقط، ويجب علينا أن نهتم بكل تصريح يصدره أعداؤنا، بالقول أو الفعل." وقال هليفي: "لا يجب التقليل من شأن أعدائنا، ويجب عدم تمجيد أنفسنا، يجب أن نكون أكثر استعداداً من أي وقت مضى لمواجهة عسكرية متعدد الجبهات وواسعة النطاق، والذي ستتضمن مناورة واشتباكاً عن قرب واحتكاكاً شديداً مع العدو، الأمر الذي سيترتب عليه خسائر في الأرواح وتحويل فيها الجبهة الداخلية لساحة معركة." وأضاف: "إن رؤية أعدائنا في التهديد متعدد الجبهات ومفهومهم بتفوقهم علينا قد يغريهم، ومن الأفضل لهم أن يعلموا أنه عندما تتعرض إسرائيل للتهديد، فإنها تعرف كيف تحشد كل مواردها، وتضع خلافاتها جانباً وتهاجم، هكذا كان الأمر في حرب 73 وهكذا سيكون الأمر اليوم إذا اضطررنا لذلك." وأضاف "هليفي": "إن إسرائيل لديها جيش إسرائيلي واحد يحمينا من الأعداء، وتقع على عاتقنا جميعاً حمايته لأنه أساس وجودنا الآمن هنا، ولأن أمننا فوق كل شيء آخر."

كما أشار رئيس أركان العدو "هليفي" إلى الإخفاقات التي سبقت حرب 73، وادعى أن الحرب بالنسبة لـ "الجيش الإسرائيلي" والمنظومة الأمنية للعدو "درسًا حيًا حول خطر الغطرسة، والصدمة التي في المفاجأة الإستراتيجية والثمن الوطني الباهظ للأزمة المفاهيمية والسياسية والعسكرية."

* * *

N 12: سباق التسلح النووي.. الخطر الكامن وراء الاتفاق مع السعودية

بقلم عاموس جلعاد

في إطار الاتفاق الذي يجري تشكيله بين الولايات المتحدة والسعودية وكيان العدو، يسعى ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" للحصول من الولايات المتحدة على تصريح لتطوير دورة كاملة لإنتاج الوقود النووي في أراضي المملكة، المعنى الرئيسي لذلك، هو وضع البنية التحتية لتطوير البرنامج النووي العسكري السعودي في المستقبل، والنتيجة الأخرى قد تكون سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، والذي سيشمل في المقام الأول إيران ومصر وتركيا. أضف إلى ذلك فإن موافقة كيان العدو على تخصيص اليورانيوم في المملكة العربية السعودية سوف تشكل في واقع الأمر إلغاءً لنظرية رئيس وزراء العدو الأسبق "بيغن"، والتي تقضي بأن يعمل كيان العدو على منع أي دولة في الشرق الأوسط من تطوير أو امتلاك الأسلحة النووية، إن هذه التطورات سوف يكون لها عواقب سلبية على الاستقرار في الشرق الأوسط، وعلى صورة الردع والقوة "الإسرائيلية" وعلى النظام العالمي لمنع الانتشار النووي.

المخطط السعودي والرد

يعد تطوير القدرات في المجال النووي ركيزة أساسية في رؤية ولي العهد لتحويل المملكة العربية السعودية إلى قوة عالمية، مستفيدة من الضمانات الأمنية الأمريكية والوصول الممكن للأسلحة النووية، عملياً يطمح بن سلمان إلى خلق وضع لا تتخلف فيه السعودية عن إيران في السباق للحصول على قدرات نووية عسكرية، وقد تم التعبير عن هذا الرأي في تصريحاته العلنية بأنه "إذا طورت إيران قنبلة نووية، فإن المملكة العربية السعودية ستحذو حذوها."

ومن المؤشرات المرببة التي تشير إلى أن هذا بالفعل طموح بعيد المدى لإنشاء برنامج نووي عسكري، نجده في حقيقة مفادها أنه ليس من المنطقي اقتصادياً إنشاء بنية تحتية لتخصيب اليورانيوم وتجنب الخيار الأسهل وهو شراء اليورانيوم المخصب، لاسيما في ظل ضعف قدرات السعودية في المجال النووي، فإن علامات الاستفهام تتعلق بكميات رواسب اليورانيوم الموجودة في المملكة طالما أنها تمتلك أكثر من عشرة مفاعلات. كما يذكر أن السعودية رفضت حتى الآن التوقيع على اتفاقية التفتيش الكامل العادية وبروتوكول إضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يعني تشديد رقابة الوكالة على أنشطتها في المجال النووي، وينبغي أن يضاف إلى ذلك المنشورات المتعلقة بالعلاقات بين المملكة العربية السعودية وباكستان في المجال النووي.

ادعاء رئيسي آخر يتم تداوله وهو أن السعودية لديها بدائل غير الولايات المتحدة لإقامة دائرة وقود نووي، في اختبار الواقع هذا الادعاء ليس صحيحاً، القوى النووية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا والصين، لم يمنحوا إمكانية الوصول وقدرات التخصيب إلى بلدان أخرى.

الولايات المتحدة، صاحبة النظرة الأكثر صرامة، وفقاً لسياسة "المعيار الذهبي"، تحظر أنشطة تخصيب اليورانيوم وفصل الوقود المشع، كشرط لبيع مفاعلات الطاقة، وذلك كما حدث، في الاتفاقيات التي وقعتها الولايات المتحدة مع الإمارات العربية المتحدة (2009) وكوريا الجنوبية (2015)، بل إن الأخيرة التزمت في وقت سابق في اتفاقيات مع الولايات المتحدة بالامتناع عن القيام بأنشطة تتعلق بالتخصيب والفصل.

وبالمثل، فإن روسيا مخلصه لسياسة منع نقل قدرات التخصيب، وهو ما يتجلى في نشاطها لإنشاء مفاعلات الطاقة في إيران وتركيا ومصر، وذلك بموجب عقود خاصة، مما يعني أن روسيا نفسها مسؤولة عن إمداد المفاعلات بالوقود النووي ونقل "الوقود المشع" إلى روسيا. الاستثناءات في العقود الأخيرة هي باكستان وكوريا الشمالية، اللتان باعت سرّاً قدرات نووية عسكرية لإيران وسوريا وليبيا.

يجب على الكيان أن يضغط من أجل خيارات أخرى

يتعلق أحد الأسئلة الرئيسية بدرجة استقرار النظام السعودي وحراسة المنشآت النووية في أراضي المملكة، هذا، خاصة في ضوء دروس الماضي بعد انهيار نظام الشاه في إيران وصعود جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر قبل نحو عقد من الزمن، في سيناريو الانقلاب والأزمة الداخلية العميقة، جميع الالتزامات التي اخذتها المملكة العربية السعودية على نفسها، بما في ذلك الاستعداد لإنشاء مصنع خارج الحدود الإقليمية في أراضي المملكة تحت السيطرة الأمريكية والإشراف الوثيق من قبل الولايات المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية لن تجدي شيئاً. وهذا يعني أنه بعد أن يبدأ غبار صفقة التطبيع، قد يجد كيان العدو نفسه في واقع مليء بالمخاطر الاستراتيجية، ونظراً لذلك، يجب عليه معارضة أي إمكانية لإنشاء دائرة كاملة للوقود النووي في المملكة العربية السعودية. علاوة على ذلك، هناك نماذج مختلفة يمكن للسعودية استخدامها للحصول على اليورانيوم المخصب للاستخدامات المدنية، دون القيام بالتخصيب على أراضيها على سبيل المثال، ملكية سعودية جزئية لمصنع تخصيب خارج المملكة، في الولايات المتحدة أو دولة أوروبية أخرى، دون الوصول إلى التكنولوجيا، وهذا يشبه ملكية إيران الجزئية لمصنع لتخصيب اليورانيوم في فرنسا في عهد "الشاه"، وثمة خيار آخر يتمثل في

شراء اليورانيوم المخصب من سوق الطاقة الدولية، كما تفعل إسبانيا أو فنلندا.

وتجدر الإشارة إلى أنه في أي حالة تكون فيها صعوبات في الحصول على اليورانيوم المخصب لاستخدامه في الوقود النووي لمفاعلات الطاقة، فهناك بنك للوقود المخصب في كازاخستان تحت سيطرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والنموذج الآخر المحتمل هو الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، صحيح أن الاتفاق لا يغلق الباب أمام

الأنشطة في دائرة الوجود، لكنه مشروط بالموافقة الأميركية، ومن ثم فإن المخاطر الكامنة في الاتفاقية منخفضة، وبالتالي يمكن أن يشكل الأساس لاتفاق مستقبلي.

خلاصة القول، تشكل اتفاقيات السلام والتطبيع بين "كيان العدو الإسرائيلي" والدول العربية لبنة مركزية في الأمن القومي للكيان، وسيكون لاتفاقية السلام مع المملكة العربية السعودية أيضًا آثار إيجابية بعيدة المدى على الأمن القومي لكيان العدو. ومع ذلك، إذا تضمن هذا الاتفاق تطوير القدرات اللازمة لإنشاء دورة وقود كاملة في المملكة العربية السعودية، فإن المخاطر على كيان العدو والاستقرار الإقليمي ستكون كبيرة؛ لذلك، من الضروري منع السعودية من تطوير هذه القدرات الخطيرة، وأي خيار آخر يمكن أن يكون ندم لأجيال عديدة.

* * *

بازام: عن ماذا كشف اعتقال "مجموعة جنين" الأخيرة؟

بقلم شاي ليفي

منذ فترة طويلة، تلاحظ المنظومة الأمنية لكيان العدو ومحاولات منظمات المقاومة الفلسطينية وضع أيديها على أسلحة تسمح لها بتنفيذ هجمات أكثر فتكًا ضد المستوطنين وقوات الجيش في الميدان. فإلى جانب مجموعات إطلاق النار، يبذل المقاومون ومعظمهم من جنين ونابلس وطولكرم، الكثير من الجهد في بناء البنية التحتية الصاروخية والسيارات المفخخة والعبوات الناسفة المعيارية، وقد أدرك الجيش منذ فترة طويلة التهديد الذي تشكله الحوامات الانتحارية أو تحمل متفجرات، وقد تناول رئيس "الشاباك" "رونان" هذه القضية في شهر مايو الماضي، وهي ممارسة تدفع بها منظمات المقاومة في غزة ولبنان أيضًا لعناصرها في الضفة الغربية.

استخبارات جيش العدو و"الشاباك" على علم منذ سنوات قليلة بمحاولات تحويل الحوامات المدنية إلى حوامات متفجرة فتاكة، ويقول مسؤول أمني كبير إنه في عام 2016، 2017 تم إرسال تحذيرات بشأن هذا التهديد إلى القوات التي خدمت في الضفة الغربية، وبالتزامن مع ذلك، تم تنفيذ نشاط لإحباط تهديد الحوامات والقبض على المجموعات المسلحة التي كانت تعمل على تحميل الحوامات بالمتفجرات. وفي 18 نيسان/أبريل من هذا العام، تمكن "الشاباك" من إحباط خلية تديرها حركة الجهاد الإسلامي في غزة حاولت إنشاء نظام صواريخ وحوامات انتحارية في جنين، وبعد التعرف على الخلية وتحديد موقعها، تم إرسال "مستعربين" من وحدة "دوفدافان" لاعتقالهم في قلب مدينة جنين، وتم اعتقال أفراد الخلية الثلاثة أحياء، وإحالتهم للتحقيق من قبل "الشاباك". وهناك اعترفوا عن نيتهم تنفيذ عمليات إطلاق صواريخ وهجمات ضد المستوطنين والجنود بحوامات مفخخة، كما أخبروا محققي "الشاباك" أنهم على اتصال مع طارق عز الدين، أحد محرري صفقة شاليط، وهو المسؤول عن الاتصال وتوجيه الخلايا في الضفة الغربية. عز الدين هو من ساعد في تأسيس هاذين النظامين، هذا كشف عنه رئيس "الشاباك" في مايو 2023، بعد أن اغتال الجيش، في إطار عملية "الدرع والسهم"، عددًا من نشطاء الجهاد الإسلامي من بينهم عز الدين نفسه في هجوم جوي.

وقال رئيس "الشاباك" "رونين بار" في ذلك الوقت إن "طارق عز الدين وجهاد غنام، اللذين تم اغتيالهما هما من بين أكبر محركي المقاومة في الضفة الغربية، وكنا يجلسان دون إزعاج في غزة، ولكن تم اغتيالهما من أجل إحباط البنية التحتية بأكملها، منذ سنوات، حظر الجيش تحليق الحوامات في أراضي الضفة الغربية، باستثناء أولئك الذين حصلوا على إذن بذلك من قادة الألوية المناطقية.

وكما ذكرنا، فقد تم أيضاً تنفيذ عدد لا بأس به من النشاطات الاستباقية المضادة، وعلى حد علمنا اليوم، لا تمتلك المنظمات حوامات انتحارية، وإذا كانت موجودة، فإن الأعداد صغيرة جداً ولا معنى لها. ولكن في العام الماضي حدث شيء كبير دفع المنظمات إلى زيادة جهودها في هذا المجال، الحرب في أوكرانيا. كما شوهدت مقاطع الفيديو العديدة التي يمكن من خلالها أيضاً رؤية الحوامات وهي تقتل جنوداً روساً وحتى تدمر الدبابات والعربات المدرعة، في طهران وغزة وبيروت وجنين.

وهنا أيضاً، كما هو الحال في العديد من مجالات المقاومة، يستخدم الإيرانيون حزب الله والجهاد الإسلامي كـ "وكيل" يعملون من خلاله ضد "إسرائيل"، ومع وبدون الإيرانيين، تساعد حماس في غزة الفلسطينيين في الضفة الغربية في الحصول على حوامات انتحارية وعبوات ناسفة معيارية. ففي الآونة الأخيرة، أجريت عدة مناقشات حول هذه القضية وفي المنظومة الأمنية، وكان هناك من تحدث في تلك المناقشات عن الهجمات المشتركة بالصواريخ والحوامات الانتحارية كتهديد مستقبلي قد يتطور في منطقة الضفة الغربية، ومن المهم التأكيد مرة أخرى على أن التنظيمات لا تزال بعيدة عن هذا المكان، لكن من الواضح أنها في طريقها إلى هناك.

* * *

قبل الجلسة المثيرة لمحكمة العدو العليا: ما هي السيناريوهات المحتملة؟

لأول مرة، سيمثل جميع قضاة محكمة العدو العليا الـ 15 اليوم (الثلاثاء) في جلسة استماع مثيرة حول تعديل القانون الأساسي للقضاء، المعروف باسم "قانون إلغاء سبب المعقولية". وبحسب قناة "كان" سيتم بث جلسة الاستماع على الهواء مباشرة ومن المتوقع أن تستمر لعدة ساعات، فهل سيلغي قضاة المحكمة العليا قانون الأساس لأول مرة أم سيتمنعون عن التصويت؟

السيناريوهات المحتملة بالترتيب:

السيناريو الأول هو أن تقرر المحكمة العليا عدم التدخل: من المحتمل أن تنتقد القرار، لكنها ستقرر أن العتبة التي تبرر، لأول مرة في تاريخ الكيان، عدم أهلية قانون أساس، لم يتم تجاوزها، وقد يتم الإعلان أن المحكمة العليا لديها بالفعل السلطة من حيث المبدأ لإلغاء بند في قانون أساس، لكنها لن تفعل ذلك (كما كان الحال في الماضي فيما يتعلق باستبعاد القوانين العادية - أعلنت "محكمة العدل العليا" لأول مرة أنها تستطيع ذلك، وبعد عامين فقط ألفتها).

السيناريو الثاني هو احتمال أن تبطل المحكمة العليا القانون، أي تعديل القانون الأساسي. وهناك خيارات وسطى أخرى، على سبيل المثال، ينبغي لمحاكمة العدل العليا أن تقدم ما يسمى تفسيراً ضيقاً للقانون. بمعنى آخر، لن يتم استبعاد القانون، لكنها ستقرر أن القراء يفسرون القانون بطريقة تقلل من إلغاء السبب.

على سبيل المثال، أن "إلغاء سبب المعقولة" لا ينطبق على قرارات الحكومة الانتقالية أو لا ينطبق على تعيين وإقالة حراس البوابة (مثل المستشارية القضائية للحكومة)، إلخ. وهناك سيناريوهات أخرى، مثل إعادة القانون إلى الكنيست لإجراء تعديلات، لعلاج عيوبه، أو تأجيل التعديلات على القانون إلى الكنيست القادمة. وهو السيناريو الأقل توقعاً.

القرار النهائي لن يكون اليوم بل سيكون بعد بضعة أسابيع على الأقل، لكن القرار يجب أن يعطى قبل انتهاء الوقت، لكتابة الأحكام في ضوء تقاعد رئيسة المحكمة العليا للعدو "حيوت" والقاضي "بارون"، قريباً، مما يعني أنه سيتم منح سقف في أوائل عام 2024. كل هذا يفترض أن القانون لن يتم تعديله فجأة من قبل الائتلاف ومن ثم واقعياً لا يمكن للمحكمة العليا التدخل في الوقت الحالي لأن الالتماسات غير ذات صلة.

* * *

تشديد الحراسات حول القضاة مع بدء جلسة "المحكمة العليا"

افتتحت محكمة العدو العليا صباح اليوم الثلاثاء، واحدة من أكثر جلسات الاستماع دراماتيكية في تاريخها، حيث سيناقش القضاة الخمسة عشر القانون الذي ألغى "سبب المعقولة". وقبل ذلك بساعات، أعلن، مساء الإثنين، تشديد الإجراءات الأمنية حول منازل القضاة، ومن المحتمل ألا ينام بعضهم في منازلهم، ويأتي ذلك بعد معلومات استخباراتية عن محاولات عرقلة وصولهم إلى المحكمة، وأيضاً، خوفاً من حدوث اضطرابات في الجلسة، بالإضافة لإجراء فحوصات صارمة عند مدخل المحكمة. وفي وقت سابق، وعلى خلفية تقارير عن محادثات للتوصل إلى تسوية بشأن الثورة القانونية بين رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" ورئيس معسكر الدولة "بيني غانتس" بوساطة الرئيس "هرتسوغ"، قال وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" إنه "مع الحوار ولكن ضد الاستسلام".

وبحسب قوله، فإن "التراجع في بيت الرئيس يعني إهانة لأكثر من نصف الشعب وانتهاك القيم اليمينية"، "عوتسما يهوديت" لن تمتد يدها لهذا التراجع أو الاستسلام"، وأضاف "بن غفير": "الإصلاح مهم لدولة إسرائيل، وسوف يوازن بين السلطات الثلاث - السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. إنني أدعو أصدقائي، رؤساء الائتلاف" اجعلوا صوتكم مسموعاً. دعونا نعارض التراجع والاستسلام."

وبعد ذلك بوقت قصير، أصدر رئيس "الصهيونية الدينية"، الوزير المتطرف "بتسلئيل سموتريتش"، بياناً قال فيه إنه تحدث مع "نتنياهو" وأنه قال له: "نحن مستعدون للمفاوضات والاتفاقات، بما في ذلك التنازلات، لتحقيق الوحدة للحفاظ على الجيش موحداً وقويًا والمجتمع سليماً، لكننا نعارض بشدة الإملاءات ولا نقبل الإنذارات من أولئك الذين خسروا الانتخابات، ولم يحظوا بثقة الشعب، ويحاولون، بمساعدة التهديدات رفض الخدمة والإضرار بأمن الدولة، لإملاء موقفهم علينا بالقوة." وأضاف "سموتريتش"، "لن نوافق تحت أي ظرف من الظروف على التخلي عن المنطق في

اختيار القضاة، بحيث يمثلون كل الجمهور في الكيان، ولن نوافق على وضع يمكن فيه للمعارضة التي خسرت الانتخابات أن تدوس الحق في لجنة اختيار القضاة".

وقال مكتب "تنياهو" رداً على كلام "بن غفير": "إن رئيس الوزراء يعمل على استنفاد كل الإمكانيات للتوصل إلى اتفاق وطني يحقق التوازن بين السلطات الثلاث. وإذا تم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق فلن يمنع أحد تنفيذه"، وقال مسؤولون كبار في "الليكود" إن الشخص الذي سيحدد ما إذا كانت ستكون هناك تسوية أم لا هو "تنياهو" فقط. وأضاف مع كل الاحترام لوزير المالية "سموتريش" أو وزير الأمن القومي "بن غفير"، هناك اعتبارات كبيرة للغاية على جدول الأعمال الآن، وشدد المسؤولون أيضاً على أن "رئيس الوزراء يأخذ وجهة نظر أوسع، ويأخذ في الاعتبار الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وفي النهاية "تنياهو" هو من سيحدد ما هو أكثر أهمية، "بن غفير يريد حل الحكومة؟ فليتفضل وليذهب للانتخابات فهو لن يتعدى نسبة الحسم".

* * *

يديعوت : على الرغم من انفجارها وسطهم...لهذا السبب لم تقتل عبوة نابلس القوية جنود جيش العدو!

بقلم يوآف زيتون

كشف التحقيق في حادثة انفجار عبوة نابلس قبل نحو عشرة أيام، والتي أصيب فيها أربعة جنود من وحدة إيفوز، بينهم ضابط من وحدات النخبة بجيش العدو، بإصابات خفيفة إلى متوسطة، أن نتيجة الحادثة كان من الممكن أن تكون أكثر دموية، لو لم يكونوا الجنود يرتدون الزي القتالي الجديد الذي تم توزيعه على جنود وحدات الاستطلاع ووحدات النخبة في جيش العدو منذ عامين، وهو زي خاص مقاوم للحريق يحتوي على ألياف وخيوط تحتوي على مواد مثبطة للهب، حل محل زي العمل المألوف (الزي ب). هذه الملابس، هي التي امتصت النيران التي اشتعلت من انفجار العبوة الناسفة على القوة من لواء الكوماندو، بالإضافة إلى ذلك، امتصت النظارات الواقية التي يرتديها الجنود شظايا العبوة القوية، وبالتالي تم الحفاظ على أعينهم ونظرهم أيضاً. وأشاروا في لواء الكوماندو بجيش العدو، إلى أنه تم إنقاذ حياة اثنين منهم على الأقل، لأنهم أصيبوا بحروق طفيفة فقط في المناطق الأكثر انكشافاً، وامتصت هذه البدلات النار وأخمدتها ببساطة. بمجرد التقاء الشرر أو النيران الحية بالقماش، تمتص آلية مثبطات اللهب الموجودة داخل القماش النار وتطفئها وتحدث ثقباً صغيرة في القميص بطريقة تمنع وصول النار إلى الجلد، وهذا ما أنقذهم ومنع منهم حروق كبيرة.

وقالت المهندسة "مارينا حيتريك" من قسم التكنولوجيا في لواء التكنولوجيا في شعبة التكنولوجيا والامداد اللوجستي بجيش العدو، والتي تقف وراء مشروع تطوير الزي الرسمي، الواقية من الحروق، أن المشروع بدأ منذ ثماني سنوات وكان مخصصاً في المقام الأول لمقاتلي رأس الحربة الأمامية، الذين طلبوا زياً جديداً وأكثر راحة وأكثر أماناً ويتخلص من العرق. وأضافت: "لقد قمنا بمسح السوق في جميع أنحاء العالم، واخترنا الزي الرسمي الذي يحتوي على مادة خاصة مثبطة للهب في خيوطه، علاوة على ذلك، أضفنا المزيد من العناصر إلى جانب أمن الجندي، القميص والسروال مصنوعان من أقمشة مختلفة لأجزاء الجسم، على سبيل المثال للأماكن التي تتعرق أكثر، لذلك استخدمنا نسيجاً متماسكاً أكثر مرونة

وراحة حتى لا يكون هناك نقاط ضغط من الوزن الثقيل. "وتابعت: "في الأكمام والياقة وضعنا قماشاً أكثر صلابة وقوة، ما جعل القميص مريح وخفيف، بدون أزرار، وبه شبكة تهوية في الإبطين، كما أن البنطلون به جيوب مناسبة للحالات المعقدة مثل الزحف."

ليست هذه هي المرة الأولى التي ينقذ فيها هذا الزي جمود جيش العدو من إصابات خطيرة بسبب الحرائق، قبل نحو عام، ألقى مقاومون زجاجة حارقة على قوة تابعة لجيش العدو أثناء عملية في مخيم نور الشمس للاجئين بالقرب من طولكرم، واشتعلت النيران في الجنود، حيث نجا مقاتل من وحدة الكلاب الذي كان يرتدي الزي العسكري الجديد وخرج سالمًا تقريباً، بينما أصيب أصدقاؤه من لواء "الناحال" الذين كانوا معه بالزي العسكري القديم بحروق في أجسادهم. ونتيجة لذلك، تقرر أيضاً تجهيز مقاتلي وحدات الاستطلاع في جيش العدو بالزي التكتيكي المبتكر، ومن المتوقع أن يستثمر جيش العدو ميزانية قريباً ويشترى الزي الرسمي لآلاف المقاتلين من الكتائب النظامية ومن "جولاني" و"جفعاتي" و"كفير" و"المظليين" و"ناحال"، وفي المستقبل من الممكن لبقية المقاتلين من التشكيلات مثل المدرعات والهندسة والمدفعية.

* * *

معاريف: رئيس أركان العدو لـ "بن غفير": "حياة المدنيين أهم من تغيير أوضاع الأسرى"

خلال نقاش أمني أجري اليوم في المنظومة الأمنية للعدو، استعداداً للأعياد القريبة، بحضور رئيس الوزراء وكبار مسؤولي المنظومة، سجل نقاش حاد بين كبار المسؤولين، عندما انتقد وزير جيش العدو "يوآف غالانت" ووزير الأمن القومي "بن غفير" الذي زعم أنه اتخذ قراراً مستقلاً بشأن تشديد أوضاع الأسرى الفلسطينيين، خلافاً لما تحدد في المناقشة السابقة.

"لا يمكن أنه بعد اتخاذ قرار يوم الخميس والاتفاق على إجراء نقاش بشأن الأسرى"، يتخذ الوزير "بن غفير" قراراً مستقلاً، رد "بن غفير" قائلاً: "إنه قانون نطبقه، اعن بوزارتك، سأعني بوزارتي، لا تتدخل في وزارتي"، وأشار وزير الجيش إلى أن مناطق الضفة الغربية ليست تحت سلطة "بن غفير"، فأجاب "أنا مسؤول عن سلامة حياة اليهود، ولن تتدخلوا في وزارتي، الأسرى ليسوا من مسؤوليتك." وتابع: "أنتم دائماً تطرحون المسجد الأقصى والأسرى وتوحد الساحات في كل مرة تقولون يجب ألا تلمسوا الأسرى لأن ذلك يمكن أن يسبب اضطراباً، إذا لا تغيروا أوضاعهم أبداً، فهم "بقرة مقدسة"، سيدي رئيس الوزراء، إن ظروفهم أفضل من الفندق الذي كنت فيه"، وأضاف "بن غفير" أن "هناك حلوى ولحم خروف في السجن."

وفي وقت لاحق من المناقشة، ادعى رئيس "الشاباك": "هناك من يريد انتهاك الوضع الراهن، وهناك من سيتعين عليه الرد في مثل هذه الحالة، ومن المتوقع حدوث استفزازات في الوسط العربي وسيكون الأمر أكثر ملاءمة لرئيس الوزراء في الولايات المتحدة دون تغيير الوضع الراهن هنا، فأجاب "بن غفير" في الولايات المتحدة سيعلموننا كيفية التعامل مع السجناء، دعونا نتعلم منهم كيف يتصرفون مع الأسرى.

وتطرق رئيس الأركان، "هرتسي هاليفي"، إلى الوضع المتوتر قائلاً: "هناك الكثير من البنزين على الأرض، علينا أن نبعد أعواد الثقاب، إن حياة المدنيين أهم من تغيير أوضاع الأشخاص الموجودين بالفعل في السجن. وتابع: "يجب مناقشة

مسألة الأسرى بعد الأعياد لهذا السبب"، أجب "بن غفير": "حياة المدنيين تأتي في المقام الأول ولهذا السبب تحديدا يجب أن تتغير ظروف أسر "الإرهابيين"، "الإرهابيون" في السجون يعودون إلى تنفيذ الهجمات، فشل المفهوم، عندما تكون ظروفهم هناك جيدة فمن المفيد لهم العودة إلى القتل. في كل مرة لا تقولون إن هذا ليس هو التوقيت، والآن بالطبع ربما لا يكون هو التوقيت، أعطني مرة واحدة قلت فيها إن هذا هو التوقيت، الناس يُقتلون هنا، ولم تقل قط إن هذا هو الوقت المناسب."

وأضاف سكرتير حكومة العدو أنه "ليس علينا أن نغير الآن"، وهاجم "بن غفير"، "الآن هذا هو القانون ولا أنوي خرق القانون، هذه دولة القانون، وقال سكرتير الحكومة إنه يجب الاتصال بالمستشارة القانونية "جالي بيهاريف ميارا"، فأجاب "بن غفير": "هذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها أنك تريد المستشار القانونية."

وعاد "نتنياهو" إلى موضوع القانون وسأل: "فيما يتعلق بالقانون، هل قام أحد بالتحقق من عدد القوانين التي يتم تنفيذها؟ نسبة كبيرة لا يتم تنفيذه أو اتباعه، نحن نجعل من هذا قضية، إذا كنت تريد التخلص من الشعور بأنك خالفت القانون فأنا على استعداد لتحمل ذلك بنفسي، ورد "بن غفير" على رئيس الوزراء، "سيدي رئيس الوزراء، لا يمكنك خرق القانون، وأنا لا أستطيع ذلك، نحن لسنا فوق القانون."

وقبل السجال العاصف، عقد "إيتمار بن غفير" لقاء غير عادي مع رئيس الوزراء "نتنياهو" على انفراد بشأن تشديد ظروف الأسرى الأمنيين، وذلك من أجل مطالبته بتقبل موقفه من تشديد ظروف أسرى الفلسطينيين.

* * *

هآرتس: سبعة سيناريوهات بالنسبة لالتماس ذريعة المعقولية

بقلم حين معنيت

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

قضاة المحكمة العليا الـ 15 سيجتمعون اليوم (الثلاثاء) في جلسة أولى للنظر في الالتماسات ضد الغاء علة المعقولية في اعقاب خطوات الحكومة والوزراء، وربما أن هذه الجلسة ستنتهي بقرار غير مسبوق: الغاء قانون أساس. رغم أن التهديد بأزمة دستورية، ستحدث في اعقاب الموافقة على الالتماسات، يخلق فوق كل نقاش حول هذه القضية. مصير هذا القانون يمكن تقريره أيضا بالكثير من الطرق المختلفة، بدءا من تراجع سريع للحكومة، الامر الذي سيلتهم جميع الاوراق، ومرورا برفض الالتماسات أو دخول القانون الى حيز التنفيذ وانتهاء بتفسير سبقي القانون على حاله، لكنه سيخفف اضراره بالقيم الأساسية للنظام الديمقراطي. والاطلاع على احكام سابقة صدرت عن المحكمة العليا، والاطلاع على خطوات الائتلاف يرسم سبعة سيناريوهات محتملة في اعقاب مناقشة ذريعة المعقولية.

السيناريو الاول: نتنياهو ولفين يعلنان بأن القانون سيتغير

الاحتمالية الاولية مرتبطة بتطورات الساحة السياسية واستعداد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير العدل ياريف لفين للتراجع عن صيغة القانون بالصيغة الحالية. اذا أعلن الاثنان في المحكمة العليا بأن هذا القانون انتهت صلاحيته، ودعموا هذا الاعلان بخطوات تشريعية لتغييره، ربما أن المحكمة العليا ستؤجل البت الى حين يتضح بأن الغاء القانون قد تم تنفيذه حقا. ورغم أن نتنياهو يفحص الدفع قدما بخطة لتخفيف تشريع الانقلاب النظامي إلا أن موقف لفين الحازم ضد تعديل قانون الغاء ذريعة المعقولة وعطلة الكنيست تضع عائق امام سيناريو التراجع من قبل الائتلاف.

السيناريو الثاني: الغاء المحكمة العليا للمرة الاولى قانون اساس وتحدث ازمة دستورية

المحكمة العليا تجنبت حتى الآن الغاء قوانين اساس قامت الكنيست بسنها بصفتها سلطة تأسيسية، وذلك بسبب سمو قوانين الاساس رغم أن بعض قضاة المحكمة العليا عبروا في قرارات حكم سابقة عن الدعم المبدئي لصلاحية اتخاذ مثل هذه الخطوة. هذا الموقف يظهر ايضا في رأي المستشار القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا، الذي تم تقديمه للمحكمة العليا في اعقاب تقديم الالتماسات. المستشار القانونية ذهبت خطوة اخرى بما يتجاوز الاعتراف المبدئي بالنظرية التي تسمح بإلغاء قانون اساس، وقررت بأنه "لا مناص من الاعلان عن الغاء القانون". وقد بررت موقفها بالإضرار الشديد بـ "أسس النظام الديمقراطي"، الذي يوجد في القانون والذي يهدد حسب رأيها ايضا "سلطة القانون وحقوق الانسان".

سيناريو يتبنى فيه قضاة المحكمة العليا موقف المستشار القانونية للحكومة ويقومون بإلغاء القانون، ورؤساء الائتلاف ينفذون تهديدهم ولا يحترمون قرارات المحكمة، ستتسبب باندلاع ازمة دستورية. جهات رفيعة في الحكومة، آخرهم هو رئيس الكنيست امير اوحانا، اعلنت بأنه تنوي عدم احترام القرار إذا ألغى هذا القرار القانون. في هذا الوضع سيحدث تصادم مباشر بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية والتنفيذية حول الواقع الدستوري ساري المفعول، والجمهور وممثلوه سيضطرون الى اختيار الذي سيمثلون لأمره.

السيناريو الثالث: المحكمة العليا ستمتنع عن التدخل في قوانين الاساس وسترفض الالتماسات

ورغم أن جميع القضاة يتوقع أن ينتقدوا بشدة القانون إلا أنه ما زالت هناك مسافة طويلة الى حين الاعلان بأنه ملغى. من غير المستبعد أن معظم القضاة سيوافقون على اتخاذ هذه الخطوة بعيدة المدى ويرفضون الالتماسات بذريعة أن العيوب التي تكمن في قانون الغاء ذريعة المعقولة لا تبرر الغاء غير مسبوق لقانون اساس.

في قرار حكم صدر في شهر تموز 2021، رفض التماسات ضد قانون القومية، اوضحت رئيسة المحكمة العليا استر حيوت بأن التدخل مسموح في حالة استثنائية فيها مضمون القانون يناقض مجرد كون اسرائيل دولة يهودية وديمقراطية. القاضية دفنه براك ايرز كتبت في حينه بأنه يمكن تطبيق نظرية الغاء قانون اساس فقط في حالات نادرة، التي فيها القانون يعتبر "تخطيم للأدوات"، بمعنى "تخطيم لا يمكن التراجع عنه للأسلوب الدستوري".

إذا كان قضاة مواقفهم ليبرالية، مثل حيوت وبراك ايرز، عبروا عن موقف متحفظ فيما يتعلق بإلغاء قوانين اساس فان القضاة المحافظين الذين يجلسون بجانبهم في المحكمة فانه يتوقع أن يكونوا حازمين أكثر. القضاة المحافظون في هذه الهيئة، من بينهم دافيد مينتس ونوعم سولبرغ، عبروا في السابق عن موقف يرفض بشدة تدخل المحكمة العليا في

قوانين الاساس. في قرار الحكم حول قانون القومية كتب سولبرغ بأن من يريد اجراء مراجعة قضائية على قوانين الاساس فانه "مطلوب منه اثبات وجود معايير دستورية توجد فوق قوانين الاساس. القضاء لدينا لا يعرف أي معيار يوجد فوق قوانين الاساس، سواء بشكل صريح أو ضمني."

السيناريو الرابع: "تفسير تطبيقي ودائم" للقانون يخفف تأثيره الضار

بين المواقف المتطرفة، الغاء القانون والموافقة عليه، توجد ايضا طريقة وسط على شكل تفسير تطبيقي. هذه المقاربة تبقي القانون على حاله، لكنها تصب في مضمونه تفسير يخفف اضراره بقيم الديمقراطية الاساسية. "احيانا هذا يعني قراءته بصورة اقل طبيعية لأن الالغاء هو عملية دراماتيكية أكثر من اعطاء تفسير محتمل"، شرح البروفيسور آدم شنعار، الخبير في القانون الدستوري في جامعة رايخن، "في الحالة التي امامنا فان تفسير تطبيقي ودائم يمكن أن تكون له عدة اشكال محتملة. مثلا، التوضيح بأن عدم المعقولية لا يشمل في داخله التعسف أو السخافة أو عدم المعقولية. وبالتالي، فان هذه القرارات الادارية يمكنها الصمود أمام الانتقادات ولا تعتبر في إطار عدم المعقولية الذي يوجد في قانون الاساس."

في هذا المسار سارت المحكمة العليا في قرارها حول قانون القومية. شنعار اوضح بأن "المحكمة العليا لم تقم بالغاء قانون الاساس: القومية، لكنها قررت بأنه يجب تفسيره بشكل يتساق مع قانون الاساس: كرامة الانسان وحرية، خاصة مع الحق في المساواة المشتق من الحق في الكرامة. اذا اختارت ايضا في هذه المرة هذا النهج فان المحكمة العليا يتوقع أن ترسخ صلاحيتها المبدئية بالغاء قوانين اساس تناقض قيم الديمقراطية الاساسية من خلال اجراء يوسع البنية التحتية القانونية لالغاء القوانين التي سيحلها الانقلاب النظامي.

السيناريو الخامس: تأجيل دخول القانون الى حيز التنفيذ

احتمالية اخرى، التي فرصة تحققها غير مرتفعة، هي أن تقوم المحكمة العليا بتأجيل دخول القانون الى حيز التنفيذ حتى الكنيست القادمة. هذا الاسلوب اتبعته مؤخرا المحكمة العليا في قضية "قانون طبرية". في شهر تموز الماضي قررت المحكمة بإجماع تسعة قضاة بأن القانون الذي استهدف تمكين المقربين من آريه درعي من الترشح للانتخابات على رئاسة بلدية طبرية لن يسري في الانتخابات القريبة القادمة في السلطات المحلية.

ايضا في الالتماسات ضد قانون عدم الاهلية فان المركب الاول في نسيج تشريع الانقلاب الذي استهدف منع المستشار القانونية للحكومة عن الاعلان عن عدم اهلية رئيس الحكومة، اشارت المحكمة العليا بأنها تنوي اتباع هذا الاسلوب، عندما اصدرت في الشهر الماضي أمر مشروط يأمر الدولة بتبرير لماذا لا تقوم بتأجيل دخول القانون الى حيز التنفيذ.

السيناريو السادس: الغاء القانون من قبل المحكمة العليا بسبب عيوب فيه واعادته الى الكنيست

يمكن أن تلغي المحكمة العليا القانون بسبب عيوب اجرائية حدثت فيه، واعادته الى الكنيست. ولأن هذا الخلل لا ينبع من عيوب جذرية واساسية فانه في قرار الحكم على فرض الضرائب على الشقة الثالثة، جاء أنه في هذه الحالة تعطى

للمشروع امكانية المصادقة مرة اخرى على القانون. شنعار اوضح بأن "قانون الغاء ذريعة المعقولية تم احضاره من قبل لجنة الدستور التي يترأسها سمحا روتمان. واسباس الادعاء بهذا الشأن هو أن مشروع القانون من قبل لجنة لا يستهدف مثل هذه الحالات". وحسب رأيه فان الطريقة المناسبة هي تقديم مشروع قانون اساس من قبل الحكومة.

السيناريو السابع: تقرير المحكمة العليا بأن الالتماسات غير ناضجة للنقاش

حسب السيناريو الاخير فان المحكمة العليا ستقرر بأنه لم تتم بعد بلورة مجموعة من الوقائع تمكن من فحص تأثير القانون على الواقع. وبناء على ذلك فان الالتماسات غير ناضجة بما فيه الكفاية. حسب اقوال البروفيسور امنون رايخمان من جامعة حيفا والخبير في القانون الدستوري، فان عدد من القضاة أيدوا هذا النهج في قضية قانون القومية. "من غير المستبعد أن يكون هناك قضاة سي طرحون موقف مشابه هنا ايضا"، قال رايخمان، "طالما أنه لم تتم مهاجمة قرار ما صدر عن وزير أو عن الحكومة أو عن رئيس الحكومة، الذي لا يمكن التعامل معه بدون ذريعة المعقولية. وحسب هذه المقاربة ينبغي تأجيل الموضوع الى حين معالجة المشكلة وعندما يحتاج الامر الى اتخاذ خطوة تجاه قرار ملموس".

احتمالية تحقق هذا السيناريو ضعيفة بسبب التمرجات الفورية في قانون الغاء ذريعة المعقولية. هذه العملية أدت الى خفض نسبة المراجعة القضائية على الوزراء بصورة يمكن أن تشرعن قرارات غير دستورية. وأشار رايخمان الى أنه "بسبب ذلك يجب اضافة السياق الذي جاء فيه القانون: الغاء ذريعة المعقولية هو جزء من عملية واسعة أكثر (الانقلاب). ومن غير الواضح إذا كان سيكون بالإمكان وقف هذه العملية في المستقبل".

* * *

مركز دراسات الأمن القومي: مهاجمة القادة الأمنيين .. أكثر بكثير من مجرد شعبية وفضاظة

بقلم عوفر شيلح

التشريع في شؤون العلاقات بين الحكومة والمنظومة القضائية، والذي يقوده الائتلاف منذ بداية السنة، أطلق حرب الهوية الإسرائيلية من عقابها. في هذا الصراع، تم تجاوز خطوط لم تخترق من قبل على الإطلاق في تاريخ الدولة، الحقيقة التي يمكن ان تعرض الأمن القومي للخطر.

إحدى الظواهر الأكثر خطورة في هذا السياق هي ظاهرة مهاجمة وزراء في الحكومة، أعضاء كنيست بارزون من أوساط مؤيدي التشريع للمستخدمين في الجيش الإسرائيلي: رجال الاحتياط الذين أعلنوا توقفهم عن التطوع بسبب ما يرونه تهديدًا لطابع إسرائيل الديمقراطي، وبشكل لا يقل عن هذا مهاجمتهم للأشخاص الذين يترأسون الأنظمة الأمنية. بعض الأمور، مثل مهاجمة عضو الكنيست طالي غوتليف الأخيرة للجيش الإسرائيلي و"الشاباك" (يعملون لدى المخربين)، إنها أقوال لا يمكن استيعابها، ويُراد منها كسب تعاطف الأطراف الأكثر تطرفًا من بيت مؤيدي التشريع، ولكن مهاجمة القيادات الأمنية لها كما نرى أيضًا أسباب أخرى، بعضها لا ترى بالعين؛ والدليل أنهم بدأوا قبل العاصفة الأخيرة بوقت طويل.

بعد اتفاقيات أوسلو، وبعد الانفصال عن قطاع غزة أيضًا، سمعنا تعبيرات متطرفة على ألسنة الحاخامات الذين هاجموا الجيش الإسرائيلي، ودعوا إلى رفض تنفيذ الأوامر. لكن في السنوات الأخيرة، نشهد مهاجمات شخصية تجاه قادة المنظومة الأمنية من جانب جهات سياسية، والتي يصعب التنصل من إمكانية كونها لم تعد إلا لإضعاف مقام القادة بصفتهم سلطة في الشؤون الأمنية، وإظهارهم على أنهم ملوثون سياسيًا ومستعدون للتخلي عن الأمن.

الهدف الواضح لهذه الهجمات كان هو رئيس الأركان غادي ايزنكوت، الذي اتخذ موقفًا مبدئيًا واضحًا في مواجهة انتفاضة السكاكين، هذا ما حدث بعدما سميت بخطبة المقص "لم أكن أريد أن يفرغ جندي على شابة تحمل مقصا": بعدها هوجم من قبل سياسيين من اليمين بزعم أنه "أوقع ضررًا بالجيش الإسرائيلي لا يُمكننا ان نصلحه" (عضو الكنيسة عوزي ديان)، بل وأكثر من ذلك في قضية اليتور أزاريا، حيث سمعنا حينها تهديدات شخصية له "غادي، احذر راين يبحث عن رفيق". كانت هذه وقائع بارزة فيما تحول الآن إلى روتين يومي، مظاهرات أمام منازل قادة في مقر القيادة الوسطى ولواء الضفة (نيتسان الون، نوعام تيبون وغيرهم)، منشورات وألفاظ مختلفة صورت قادة الجيش كمن فقد روح القتال وإرادة الانتصار.

يُمكن القول إن مثل هذه الهجمات لها عدة أسباب: يشعر بعض السياسيين من الجمهور الديني الوطني بأن نسبة أبناء هذا الجمهور زادت في أوساط الجنود الميدانيين المحاربين والضباط الشباب في الجيش الإسرائيلي ويجب أن ينعكس ذلك أيضًا في هيمنة أكبر على قيمه (كما يفهمونها هم). يبدو أن هذه الهجمات يُراد منها قلقلة مقام القيادة الأمنية، التي تحظى بثقة شعبية أكبر من تلك التي يتمتع بها السياسيون؛ ذلك أن المتحدثين يشعرون بأن هذه المكانة من شأنها - من ناحيتهم - أن تكون مهمة في شأن اتفاق سياسي، في حال جاء، وبشأن السياسة اليومية في المناطق. مرتدو البزات العسكرية ورجال "الشاباك" يعتبرون من منظورهم حراس البوابة الذين يمنعون "حكم اليمين" من تحقيق سياساته، وفي المقابل يتمتعون بشعبية وثقة لدى أغلب شرائح الشعب.

استطلاعات رأي الجمهور تقدم بشكل مستمر صورة فيها يحظى الجيش الإسرائيلي وقادته من مستوى رفيع من ثقة الجمهور: 80% من الشعب اليهودي أعطوا الجيش الإسرائيلي درجة ممتازة أو عالية بسبب أهليته التشغيلية (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية 2021)، والثقة به أعلى بكثير من الثقة الممنوحة للسياسيين. من يُهاجم قادة الجيش على معرفة تامة بأن قادته يعتبرون من منظور أغلب الشعب باعتبارهم سلطة، يفهمون في الأمن، وينظرون إليه بعيون مهنية وسيكون في خدمته حتى أولئك الذين سيواجهون شخصيًا الانعكاسات الأمنية لكل طرف.

القيادة العسكرية كانت هي التي وفرت "ختم الشرعية" للخطوات السياسية بعيدة المدى: اتفاقيات أوسلو والانفصال عن قطاع غزة. كما أنها سعت وأكثر من مرة، ولأسباب أمنية، إلى تسهيل حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع، وتعزيز التعاون مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي عملها - كما يقول ضباط كبار - إنقاذ حياة الإسرائيليين، ولهذا الموقف مغزى كبير في عيون أغلب الجمهور.

الضباط يطبقون كل يوم سياسة إخلاء البؤر غير القانونية، يمنعون السيطرة على أراضي فلسطينية. وتحبط الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الفلسطينيين وتحاول الفصل بين السكان وبين التنظيمات الفلسطينية لمنع المواجهة الكبيرة؛ هذا كله يعتبر مثيلاً للسخرية من منظور سياسي اليمين المتطرف، وردهم هو محاولة نزع الشرعية عن كبار الضباط ووصمهم بأنهم يمنعون حكم اليمين الحقيقي، كما يفسرونه هم.

الأمر الأقل وضوحاً هو احتمال قيام قادة الجيش ومسؤولي "الشاباك" بإضفاء طابع الشرعية على التسوية السياسية. أساس الجدل حول مصير المناطق التي احتلت في حرب الأيام الستة تحول مع مرور الزمن من جدل أيديولوجي (حقنا في البلاد في مواجهة التطوع للسلام وإنهاء احتلال شعب آخر) إلى نقاش أمني، يكرس في الاهتمام على القلق المبرر من الانعكاسات الأمنية لخطوات الانسحاب. على هذه الخلفية، ضعف إلى حد كبير الاندفاع نحو تسوية سياسية، لدرجة أنها اليوم تبدو لدى أغلب الإسرائيليين ميؤوساً منها.

ربما يخاف مهاجمو الجيش الإسرائيلي أنه إذا كان لدى إسرائيل قيادة تتوصل لمثل هذه التسوية، حينها مصادقة قادة الجيش والهيئات الأمنية الأخرى ستهدي من الهلع الأمني وتزيد من نسبة تأييد التسوية؛ إذ أنه بالفعل إذا ما كانت المشكلة في أساسها أمنية، والممسكون بالختم الأمني يضعون بصمتهم في الاتفاق؛ فذلك سيجعل من الصعب على المعارضين تسخير الدعم الموسع لموقفهم. الحرب المستمرة التي تصور القادة على أنهم ضعفاء سياسياً وينقصهم وعي الانتصار المقدر، في هذا السياق، للتشكيك في دوافعهم، ومن خلال ذلك التشكيك أيضاً بوضعهم كمحكمين موثوقين.

هذه الهجمات لها صدى، سيما في أوساط الجمهور الذي ينحدر منه المهاجمون. فيها تقويض لشرعية الجيش الإسرائيلي ذاته، وقدرة القادة على العمل والقدرة على الحفاظ على الشرعية الضرورية للعمليات العسكرية. في هذه الأيام، التي فيها أهلية الجيش ونموذج قوته البشرية مهزوزة، والخدمة العسكرية في النظامية والاحتياط تحولت إلى جزء من ميدان المعركة في حرب الهوية الإسرائيلية (الأمر الذي ستكون له بحد ذاته انعكاسات خطيرة في المستقبل): الهجمات الشعبية والسياسية على القيادة العاملة خطر مضاعف.

* * *

معاريف: الدعوة للانسحاب من مرتفعات الضفة الغربية تنبع من افتراض خاطئ

بقلم يورام أتينغر

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

المطالبة بالانسحاب من هضاب الضفة الغربية نابعة من افتراض خاطئ، مفاده أن اليهود محكوم عليهم بالتحول إلى أقلية في أراضي الضفة الغربية والخط الأخضر. لكن الوقائع توضح أن الدولة اليهودية ليست مهددة بقنبلة ديموغرافية عربية موقوتة، بل تتمتع بطفرة ديموغرافية يهودية. يعتمد الافتراض الخاطئ على أرقام الإدارة المدنية، التي ترد من

دون تدقيق سليم، ويهدف المحافظة على "هدوء مصطنع"، أرقام السلطة الفلسطينية، وتتجاهل المبالغة الرسمية في عدد العرب بالضفة الغربية بمقدار 1.6 مليون.

على سبيل المثال، لا تشير الإدارة المدنية إلى أن وثائق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ولجنة الانتخابات في وزارة الداخلية الفلسطينية أحصتا 500 ألف فلسطيني يسكنون في الخارج منذ أكثر من سنة، ضمن إحصاء السكان الفلسطينيين. وهذا بعكس ما هو متبع في العالم الذي يستثني من تعداد السكان في الوطن المقيمين بالخارج منذ أكثر من عام. بالإضافة إلى ذلك، يتجاهل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ميزان الهجرة السلبي، والبالغ نحو 390 ألف عربي من الضفة الغربية منذ إحصاء 1997، بحسب دائرة السكان الإسرائيلية المسؤولة عن المعايير الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك 375 ألف عربي من القدس الشرقية، و150 ألف عربي من الضفة الغربية وغزة، ممن هم متزوجون من عرب إسرائيليين، ويدخلون ضمن الإحصاءين. وفي النهاية، يشير تقرير البنك الدولي في سنة 2006 إلى زيادة مصطنعة تقدر بـ 32% في أرقام الولادات الفلسطينية. كما أن تقارير الوفيات العربية فيها الكثير من النواقص كما برز في تعداد السكان الفلسطينيين في سنة 2007، الذي برز فيه مواليد 1845. الوقائع المذكورة أعلاه تشير إلى تضخيم مصطنع بحجم 1.6 مليون عربي، أي أن عدد سكان الضفة الغربية هو 1.4 مليون، وليس 3 ملايين.

وبعكس الفهم السائد، تصبح الديموغرافيا العربية غريبة بصورة دراماتيكية. فقد تراجع معدل الخصوبة لدى المرأة العربية في الستينيات، من 9 ولادات إلى 2.85 ولادة في "الخط الأخضر" العام 2022 (3.02 في الضفة الغربية). وهذا التوجه هو حصيلة التزوح الكثيف من الريف إلى المدينة، بالإضافة إلى تأخر سن الزواج من 15 إلى 24 عاماً، وانتشار استخدام وسائل منع الحمل، وتوسع دخول المرأة في مجال التعليم العالي والعمل وقصر فترة الإنجاب، وغير ذلك.

في المقابل، يتميز السكان اليهود بطفرة في الولادات، خصوصاً في القطاع العلماني، في مقابل تراجع معتدل في معدل الخصوبة لدى الحريديم. في سنة 2022، بلغ عدد الولادات اليهودية 137.566، أي بزيادة 71% عن عدد الولادات في سنة 1995 (80.400)، بينما بلغ عدد الولادات العربية (43.417)، أي بزيادة 19% فقط (36.500). السكان العرب يتوجهون نحو التقدم في السن، بينما اليهود نحو الأكثر شباباً.

تتعزز الطفرة الديموغرافية اليهودية أيضاً من خلال الزيادة السنوية في الهجرة وتراجع حركة "النزوح" عن إسرائيل. في سنة 1990، بلغ عدد النازحين عن إسرائيل 14.200، بينما تراجع في سنة 2020 إلى 10.800. في سنة 2023، إسرائيل أمام زيادة محتملة في عدد المهاجرين تصل إلى 500 ألف شخص خلال الأعوام الخمسة المقبلة، إذا انتهجت الحكومة سياسة نشطة، ووضعت الهجرة في رأس أولوياتها.

في الخلاصة، في سنة 1897، كان يعيش في منطقة الضفة الغربية و"الخط الأخضر" أقلية يهودية تبلغ 9%، وفي سنة 1947، بلغت 39%، وتحولت إلى أغلبية 69% في سنة 2022 (7.5 مليون يهودي، ومليوناً عربياً داخل "الخط الأخضر"، و1.4 مليون عربي في الضفة الغربية). ومن المتوقع زيادة مستمرة من خلال زيادة نسبة الخصوبة وميزان الهجرة. والذين يدعون أن هناك قبلة ديموغرافية موقوتة هم على خطأ كبير، أو أنهم مضللون بشكل فاضح.

هآرتس: ما هو على المحك أكثر بكثير مما هو محتمل

بقلم مردخاي كرمندسر

النقاش في المحكمة العليا، حول الالتماسات ضد إلغاء ذريعة المعقولة بخصوص أعمال وإخفاقات الحكومة والوزراء، أكثر بكثير من مناقشة مسألة معينة. فهو نقاش مبدئي حول طبيعة النظام والمجتمع، ومعنى كون إسرائيل دولة ديمقراطية. هل يجب التصرف حسب رؤية مؤيدي الانقلاب النظامي، الذين يختزلون الديمقراطية في مبدأ قرار الأغلبية، التي يحق لها فعل ما تراه مناسباً بدون عائق، أو اتباع الرؤية الديمقراطية كمفهوم له معنى وقيمة حقيقية، وهو مفهوم يكمن فيه مبدأ الأغلبية إضافة إلى مبادئ أساسية أخرى مثل الالتزام بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحكومة مقيدة بالضوابط والتوازنات وسيادة القانون واستقلالية السلطة القضائية؟ ولا يعتبر هذا الخلاف خلافاً سياسياً عادياً توجد فيه آراء لدى هذا الجانب أو ذلك، والتي يجب أن تُسمع جميعها. مفهوم الديمقراطية الأساسي هو عبارة عن سياسة ما بعد السياسة، وفي أساسه ثمة تمييز بين الذين هم في معسكر المؤيدين للديمقراطية وبين المعسكر المعادي. من الواضح أنه وراء ستار الجهل، عندما لا نعرف من نحن وإلى أي مجموعة ننتمي في المجتمع، فإنه لا يكون هناك أشخاص عقلانيون يتقنون بنظام يعطي الأغلبية سلطة غير محدودة للإساءة للأقليات. إضافة إلى ذلك، من الوهم الاعتقاد أن سلطة شعبية مستبدة، مثل أوربان في هنغاريا أو الائتلاف الحالي في إسرائيل، ستسمح بالتناوب في الحكم. الشعبويون الذين يتفاخرون بأنهم الممثلون الأصليون الوحيدون للشعب لا يمكنهم الخسارة في صناديق الاقتراع، لذلك فإنهم سيفعلون كل ما في استطاعتهم لمنع هذه الاحتمالية (وإذا تحققت فسيتنكرون لها كما فعل ترامب). السيطرة على وسائل الإعلام والتعليم وإقصاء العرب عن الساحة السياسية كل ذلك سيخدم هذا العمل.

من الواضح أيضاً أن ما يطلبه الائتلاف لنفسه لا ينبع من قاعدة عالمية بالنسبة لكل أغلبية سياسية مهما كانت، بل ينبع جميعه من حقيقة أنه هو الائتلاف الحاكم، وليس أي ائتلاف آخر. لو أنه كان يوجد ائتلاف آخر يريد لنفسه سلطة غير محدودة لكننا سمعنا من يؤيدون الانقلاب النظامي وهم يصرخون إلى عنان السماء، ويسقطون على أقدام المحكمة كي تنقذهم. لو أنه تبلور على يد الحكومة التي انتخبت بصورة قانونية اتفاق سلام ينطوي على التنازل عن منطقة تخضع لسلطة إسرائيل لكننا سمعنا أن هناك مواضيع مثل أراضي الوطن، التي هي غير خاضعة لقرارات الأغلبية السياسية. هذا هو القانون في حكومة ديمقراطية تريد المس بأحد رموز اليهودية في الدولة. ليس من نافلة القول أن من يتمسكون الآن بقوانين الأساس قالوا في الجولة السابقة، عندما كانت مسألة المراجعة القضائية للقوانين العادية على جدول الأعمال، بأنه لا توجد فريدة لقوانين الأساس، ولا توجد صلاحية للمحكمة لاستخدام المراجعة القضائية للقوانين العادية التي تتعارض مع قوانين الأساس.

يدور النقاش أمام المحكمة حول درجة صمود ومناعة الديمقراطية في إسرائيل. هل هي خروف يمكن التهامه بسهولة، ببساطة عن طريق لصق كلمة "أساسي" على أي قانون - مهما كان مستبداً أو متعسفاً أو شخصياً أو فاسداً أو حقيراً، خلافاً لما هو متعارف عليه في دساتير العالم، دون اشتراط أي صفة تميز بين قانون الأساس والقانون العادي من حيث

المواد الخاضعة للتنظيم أو الاجراء التشريعي أو الاغلبية المطلوبة؟ ؛ أي أن قوانين الاساس التي استهدفت تشكيل إسرائيل كدولة قانون ديمقراطية وليبرالية، هي في الاساس الاختراع الذي يوجد في يد اعداء الديمقراطية من اجل هزيمتها من الداخل. حسب اسلوب من يتنكرون للمراجعة القضائية لقوانين الاساس فان الديمقراطية في إسرائيل هي خروف للذبح، لا سيما بعد التراجع الذي مرفيه مصطلح "قانون اساس" في السنوات الاخيرة، حيث أصبح مادة في يد المشكل، يطيلها متى يشاء ويقصرها متى يشاء. في العالم الذي يوجد فيه مكان للتفكير العقلاني فانه من غير الممكن قبول هذا الوضع بعقل صاف، وبالأحرى سلطة وضع قوانين الاساس لا بد أن تكون خاضعة للمراجعة القضائية.

ليس بالصدفة أن الائتلاف اعلن الحرب على المعقولية، لأنه يمكن للأسلوب النظامي الانقلابي أن يستند فقط الى قواعد عدم المعقولية وعدم المنطق. لا يوجد ديمقراطية أو سلطة قانون يمكن أن تكون بدون أساس من المعقولية. إذا تنازلتم عن هذه القاعدة فقد استلتم الأنفاس. يشير الكثير من الاشخاص الجيدين الى اغلبية خاصة، ثلثي اعضاء الكنيست، كحاجز محتمل أمام سن تشريع تعسفي في المستقبل. للأسف، لا أؤيد ذلك. ومن ينظر بشكل جيد الى وجه المعارضة في إسرائيل سيعرف أن الفلسطينيين في "المناطق" والفلسطينيين مواطني إسرائيل وطالبي اللجوء وغيرهم غير محميين حتى لو كانت الأغلبية المطلوبة للمس بهم هي 80 عضو كنيست. وهناك أيضا فرادة لهذا النقاش أمام المحكمة. السائد في العالم هو أن المتقاضين الذين يمثلون أمام محكمة هي سلطة قضائية نهائية، يوافقون من البداية على حكمها، سواء أكان في صالحهم أم في غير صالحهم، وسواء أكان مقبولاً عليهم أم يختلفون معه بشدة. يحق لهم إسماع صوتهم أمام محكمة تستند بشكل كبير الى هذا الاستعداد المفهوم ضمناً. في هذه الحالة يعلن أعضاء مركزيون في الحكومة وفي الكنيست بأنهم لا يلتزمون بقرار الموافقة على قرار المحكمة اذا لم تحكم حسب رأيهم. وبعضهم يعلنون بأنهم لن يوافقوا على قرار حكمها. وهذا تعبير آخر عن المسار الخطير الذي اختار الائتلاف اتباعه وهو التخلي عن حكم القانون وإحلال السلطة الغاشمة مكانه، تلك التي لا يمكن السيطرة عليها والتي توجد في يد الحكومة، وتوجيه التهديدات للسلطة القضائية وبذل الجهود للمس باستقلاليتها وطابعها ومكانتها.

من المشكوك فيه إذا كان جميع اعضاء الائتلاف يدركون معنى هذه الصفة في وجه السلطة القضائية وسلطة القانون. وقد شاهدنا في السابق كيف انزلق الائتلاف الى داخل انقلاب نظامي كامل بدون أن يتم فحص جميع التدايعات. هذا سيكون له تداعيات مدمرة على الامن والاقتصاد وعلاقات إسرائيل الخارجية وعلاقتها مع يهود الشتات. وسيتم أيضا سحق نسيج إسرائيل كدولة قانون. وكخارقة بنفسها للقانون فان الحكومة ستفقد الشرعية في مطالبة المواطنين بتنفيذ القانون. لا يدور الحديث عن اللعب بالنار، بل يدور عن وضع عبوة ناسفة وتشغيلها ضد سلطة القانون. الشعور بالخيانة وخيبة الامل والغضب في اوساط الذين أقسموا بالولاء لدولة إسرائيل القديمة والضائعة سيزداد بشكل كبير.

في الوقت ذاته سيتسع ويتعمق منظور وسائل الاحتجاج والمعارضة وسيتم استخدامها بشكل واسع ودائم. ومثلما في الدفاع عن النفس فان كل المسؤولية عما اضطر المدافع عن نفسه أن يفعله للدفاع عن نفسه لملقاء على المعتدي، أي الائتلاف الانقلابي. يصعب التصديق بأنه ازاء معارضة تتفاقم وتتسع وتمتد الى جميع الذين لديهم عقلانية، ستتمكن هذه الحكومة الفضيلة من الصمود. الآن يجب اعادة ترتيب القوى السياسية الليبرالية كي يكون لها تعبير مخلص

وحقيقي. وبدلاً من الخطاب الفارغ في هذه المرحلة عن المصالحة والوحدة يجب علينا في البداية رسم خطوط إسرائيل، التي لا يحكمها متطرفون قوميون ومسيحانيون، إسرائيل التي تعلمت كل الدروس حول تدهور الديمقراطية وما هو مطلوب فعله من أجل تحسين الديمقراطية ومنع أي تطور مشابه في المستقبل.

* * *

هآرتس: زعيم الطائفة الدرزية محذراً نتنياهو: سنلجأ إلى وجه آخر للاحتجاج

بقلم عدي حشموئي

زعيم الطائفة الدرزية في إسرائيل، الشيخ موفق طريف، أرسل صباح أمس رسالة شديدة اللهجة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، حذر فيها بأنه إذا لم تغير الدولة سياسة تطبيق القانون على مخالقات البناء في القرى الدرزية ولم تعمل على حل ضائقة التخطيط فيها، فإن احتجاج أبناء الطائفة "سيبدأ بأخذ وجه مختلف".

احتج طريف في رسالته على عدم توسيع الخطط الهيكلية في معظم القرى الدرزية منذ عقود رغم زيادة عدد السكان. وحسب قوله، فإن هذا الوضع أجبر الدرروز على أن يكونوا مخالفين للقانون رغم أنهم يبنون البيوت بدون مصادقة على التخطيط وبدون رخص بناء. "بدلاً من أن تستيقظ الدولة وتعمل على تسوية لأزمة السكن"، كتب طريف، "فقد ترسخت سياسة إنفاذ للقانون مدمرة وجائرة، أدت إلى فرض غرامات بمئات آلاف الشواكل إلى جانب أوامر إدارية". ووصف طريف سياسة إنفاذ القانون في القرى الدرزية بـ "الاضطهاد".

وكتب طريف أيضاً بأن لجنة فحص أزمة السكن في أوساط الطائفة الدرزية التي تشكلت قبل شهرين ليست سوى "ضريبة كلامية". وأعلن نتنياهو عن تشكيل اللجنة عقب المواجهات التي اندلعت حول إقامة التوربينات على أراض زراعية قريبة من القرى الدرزية في هضبة الجولان. وحسب طريف، فإن اللجنة عقدت جلسة واحدة فقط في بداية تموز، ومنذ ذلك الحين لم يتم تسجيل أي تقدم. وفي الرسالة، طلب من نتنياهو التدخل في الأمر شخصياً ومباشراً.

وقال طريف إن الحكومة لم تفعل شيئاً لمعالجة الأزمة، بل وبدأت بالمضي بقانون سيسمح بقطع الكهرباء والمياه عن المباني التي بنيت بدون ترخيص. وسيوسع صلاحية إنفاذ القانون لسلطة الإنفاذ على الأراضي. وعبر أيضاً عن قلق من نية نقل صلاحيات الإنفاذ من وزارة المالية إلى وزارة الأمن الوطني برئاسة الوزير إيتمار بن غفير.

في اللقاء الذي عقده طريف مع نتنياهو في حزيران، طلب تجميد جميع إجراءات إنفاذ القانون ضد البناء في القرى الدرزية، إلى حين تسوية مكانة المباني السكنية. وطالب أيضاً بتخصيص أراضي دولة للذين لا سكن لهم وللأزواج الشابة في الطائفة، وتوسيع مناطق الولاية القانونية للقرى الدرزية، والمصادقة على والدفع قدماً بخطط البناء والخطط الهيكلية.

"يبدو أن الجهات الحكومية قررت زيادة كبيرة في إنفاذ القانون مع تجاهل مطلق للحاجة إلى التخطيط والتسوية. مقابل هذا الوضع، فإن الطائفة الدرزية لن تصمت ولن تقف جانبا في الوقت الذي يتم فيه المس بحقوقها الاجتماعية

وسحقها"، كتب طريف. وأكد أن الأمر يتعلق بمواضيع لا تتحمل التأخير، وحذر من أنه "كل يوم يمر بدون تحريك عملية علاج مهنية وموضوعية وقابلة للتنفيذ، سيزداد الغضب والألم في أوساط أبناء الطائفة، وسيبدأ الاحتجاج العادل في اتخاذ وجه مختلف، الذي لا أحد في الطائفة أو في الحكومة يرغب فيه".

في خلفية رسالة طريف، بدأ مؤخراً نشطاء دروز في إقامة نقاط استيطانية "بؤر استيطانية" حسب تعبيرهم، قرب قرى الكرمل والجليل. بالنسبة لهؤلاء النشطاء، الأمر يتعلق بخطوة إلى الأمام في النضال الذي يقومون به منذ فترة طويلة ضد ضائقة السكن، التي حولها قانون "كمنتس"، حسب رأيهم، إلى ضائقة غير محتملة.

الأعمال التي بدأت في حزيران لإقامة التوربينات في هضبة الجولان تم وقفها بتعليمات من نتنياهو بعد المظاهرات الصاخبة ضد إقامتها بمشاركة الآلاف من أبناء الطائفة - بدءاً من هضبة الجولان، ثم قرى درزية أخرى في منطقة الشمال. في اليوم الثالث للمظاهرات، اندلعت مواجهات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن، خمسة من المتظاهرين أصيبوا في المواجهات بإصابات طفيفة، وأصيب واحد بإطلاق نار، وستة تم اعتقالهم. عقب ذلك، امتد الاحتجاج إلى أماكن أخرى في الشمال، وأغلقت شوارع رئيسية في أرجاء الجليل وهضبة الجولان أمام الحركة. في قرية مسعدة كانت حادثة استثنائية عندما طوق مئات المتظاهرين مركز الشرطة، واقتحمه بعضهم وضرب رجال الشرطة. في مواجهات في اليوم نفسه، أصيب 12 شرطياً بإصابات طفيفة.

في إطار محاولة التوصل إلى تفاهات تمكن من استئناف الأعمال، صادقت الحكومة قبل أسبوعين على خطتين بمبلغ 75 مليون شيكل للسلطات الدرزية. وفي حينه، هاجم الشيخ طريف الحكومة وقال إن "محاولة الربط بين الأعمال في هضبة الجولان والميزانيات هي أمر مرفوض. وحتى هي أمر مثير للغضب". اقتراح مشروع القرار الذي ستقدمه الحكومة ليس فيه أي بشرى حقيقية حول الأمور الجوهرية للطائفة الدرزية - تسوية جميع المباني السكنية وتجميد الغرامات والأوامر الإدارية وتوسيع مناطق الولاية القانونية في القرى الدرزية".

* * *

خير إسرائيلي: مصر أكبر الخاسرين من "ممر بايدن" .. والأزمة في "تل أبيب" تهدد مستقبله

ترجمة: موقع عربي21

قال المحلل الإسرائيلي البارز يوثيل غوزانسكي، إن الأزمة الداخلية في دولة الاحتلال ستؤثر على مستقبل مشروع "ممر بايدن"، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن مصر ستتكبد خسائر فادحة بسببه. وأعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن، في قمة مجموعة العشرين في نيودلهي، أنه سيتم الترويج لمشروع نقل ضخم يربط الهند بالاتحاد الأوروبي، عبر الإمارات والسعودية والأردن ودولة الاحتلال. ومن المقرر نشر الخطة التفصيلية خلال 60 يوماً، وسيبدأ الطريق من ميناء بيرايوس في اليونان، ويعتقد أنه سينطلق من هناك بحراً إلى حيفا. فيما سيتم تشغيل خط سكة حديد من حيفا إلى الأردن، ومن ثم إلى السعودية والإمارات، وينتهي في ميناء جبل علي، حيث سيتم تحميل البضائع على السفن المتجهة إلى مومباي.

ورأى جوزانسكي وهو رئيس قسم السياسة الإقليمية في معهد البحث والدراسات الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلي INSS ، أن الوضع السياسي في "إسرائيل" سيؤثر على مستقبل الخطة، وسوف يتطلب من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الحصول على موافقة واسعة النطاق من الائتلاف، بل وربما حتى من المعارضة. وأوضح أن نتنياهو قد يجد نفسه عالقاً بين شركائه، مثل الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، والمعارضة التي تسعى إلى منعه من تحقيق إنجاز سياسي قد يحسن موقفه. وشدد على أن أكبر المستفيدين من المشروع هو ميناء حيفا، حيث من المتوقع أن يمر النقل الجديد عبر الميناء، والذي من المتوقع أن يتم اختياره فقط بسبب موقعه. وقبل تسعة أشهر، قامت مجموعة "أداني" الهندية بشراء ميناء حيفا مقابل 4.1 مليار شيكل، حيث تسيطر الشركة ذاتها على 13 ميناءً مختلفاً في الهند، لذا فإن مثل هذا المشروع يمكن أن يفيد "أداني"، وشركات أخرى مثل "SIPG" الصينية المالكة لأحد الموانئ الخليجية.

ورأى الخبير الإسرائيلي، أن مصر، التي تسيطر على قناة السويس، التي يمر عبرها 10 بالمئة من إجمالي التجارة العالمية، وحوالي 7 بالمئة من حركة النفط ستكون أولاً وقبل كل شيء أكبر الخاسرين من هذا المشروع. وارتفعت إيرادات قناة السويس إلى 9.4 مليار دولار في السنة المالية 2022-2023، من 7 مليارات دولار في العام السابق. وبالنسبة لمصر، التي تبلغ ديونها لصندوق النقد الدولي 12.5 مليار دولار، فإن هذه الإيرادات حيوية. وتقليص اعتماد أوروبا والهند على قناة السويس، وتقليص الوقت الذي يستغرقه نقل البضائع بينهما عبر ممر النقل الجديد، من شأنه أن يوجه ضربة قاضية للقاهرة.. بحسب الخبير الإسرائيلي.

واعتبر أن الضحيتين الأخيرين من المبادرة التي تقودها الولايات المتحدة هما روسيا وإيران، حيث قام هذان البلدان ببناء ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب للتحايل على العقوبات وتعزيز الإيرادات. وأضاف أنه من المؤكد أن ربط مثل هذه البنية التحتية الإقليمية المشتركة بين الدول بمشاركة الرياض يمثل تحدياً للصين، وفي الوقت ذاته، سيؤدي ممر النقل المعين إلى تقصير سلاسل التوريد، وبالتالي تقليل اعتماد الدول على الصين.

* * *

عضو كنيست سابق: حكومة نتنياهو تضم الضفة الغربية ببطء وهدوء

تعمل حكومة بنيامين نتنياهو منذ تشكيلها على ضم الضفة الغربية فعلياً، وتشكل التعديلات القضائية مجرد وسيلة لوزير المالية يتسلئيل سموتريتش ووزيرة المستوطنات أوريت ستروك، لتحقيق مخططاتهم هناك. وأعلن مؤخراً أن الوزيرين يروجان لقرار تحويل 700 مليون شيكل جديد للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية، من بين ميزانيات أخرى "لتشجيع الاستيطان شمال الضفة الغربية". وكشف موسيه راز عضو الكنيست السابق عن حزب ميرتس اليساري، أنه "كجزء من هذه الخطة الاستيطانية للضم، فسيتم السماح لوزارة الداخلية بتحويل الأموال لأماكن غير منظمة في الضفة الغربية، بهدوء، ودون إعلان رسمي، ما يجعلنا أمام قرار تاريخي بعد 56 عاماً، يتم خلاله تنفيذ عدد لا يحصى من إجراءات الضم الفعلية، مع الحفاظ على القشرة الرقيقة المتمثلة في الامتثال للإطار العام للقوانين الدولية المتعلقة بالأراضي المحتلة". وأضاف في مقال نشرته القناة 13 أن "حكومة نتنياهو-سموتريتش-بن غفير، تزيل بكل سرور هذه

القشرة الرقيقة بشكل جيد، وتنفذ ضم الضفة الغربية عبر القرارات الحكومية، هذا هو المعنى الحقيقي لتحرك مصادرة معظم صلاحيات إدارة الأراضي المحتلة من يد القائد العسكري في الميدان الجنرال يهودا فوكس، ونقلها إلى سموتريتش، في منصبه كوزير إضافي لوزارة الحرب مسؤولاً عن تنسيق العمليات الحكومية في المناطق الفلسطينية من خلال الإدارة المدنية.

وأكد، "من بين أمور أخرى، وبموجب ما نصت اتفاقيات الائتلاف الحكومي التي صادقت عليها الحكومة مؤخراً، فإن زعيم حزب الصهيونية الدينية سموتريتش يُعهد إليه مباشرة بسلطات التخطيط والتنمية والبناء للمستوطنين، ولذلك تم تعيينه فعلاً، بطريقة غير مسبوق، كحاكم مدني للضفة الغربية، وهو المسؤول عن الإشراف على البناء للفلسطينيين." وبين، "أن ذلك يتناقض تماماً مع القانون الدولي، وقوانين المحكمة العليا على مدى عقود، والتي نصت على أن صلاحيات الإدارة اليومية للأراضي المحتلة تعود حصرياً للقائد العسكري في الميدان، ما يجعل من نقلها لأيدي المدنيين القوميين ليس تغييراً إدارياً فنياً، بل يعبر عن عبور الفيضان نحو الضم القانوني."

وأشار إلى "العديد من الأمثلة الأخرى لطموح هذه الحكومة المسيحانية الكاملة نحو مخطط الضم من خلال إثبات الحقائق على الأرض في الضفة الغربية، بينما يتم إطلاق صفير للمجتمع الدولي من نقطة الانطلاق، ومن ذلك على سبيل المثال، سنّ الكنيست ذو الأغلبية البرلمانية اليمينية لقانون إلغاء فك الارتباط شمال الضفة الغربية، وشرعنة بعض البؤر الاستيطانية، ما يعني أن التزامات إسرائيل القديمة تجاه الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمستوطنات وخطة فك الارتباط، أزيلت بالكامل." وأكد أن "الضحايا المباشرين، وليس من قبيل الصدفة لهذه السياسة الاستيطانية، هم في المقام الأول الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة وقطاع غزة، ما يقلل من قدرتهم المحدودة على التقدم."

وأضاف، "أن على المجتمع الدولي أن يلجأ مباشرة لإنصاف الفلسطينيين قانونياً على أقل تقدير، بسبب انتهاك حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الحصول على سقف فوق سطح، أو حرية الحركة من أجل تلقي العلاج الطبي، أمام ما تسعى إليه الحكومة الحالية، بغرض الحصول على أقصى قدر من الصلاحيات مقدمة للضم لتقليص مسؤوليتها عن أجيال جديدة من الفلسطينيين، وهذا ما يسمى الفصل العنصري."

الخلاصة من هذا الاستعراض لزيادة صلاحيات حكومة الاحتلال في الضفة الغربية أن المستوطنين لم يكتفوا بتحدي المجتمع الدولي، فقد زعم نتنياهو نفسه أن ما تقوم به حكومته ليس انتهاكاً للقرار والالتزام الدولي، ما يعني المضي قدماً بخطوة أخرى مكتملة لنقل الصلاحيات بالضفة الغربية، وهي خطة الحكومة لتطبيق القوانين الإسرائيلية بشكل كامل في المناطق الفلسطينية، بحيث يتم إفراد القانون "المدني" لليهود، والآخر العسكري للفلسطينيين.

* * *

البيت الأبيض يواصل مقاطعة نتنياهو وبايدن سيلتقيه في نيويورك

ترجمة: بلال ضاهر . موقع عرب 48

يتوقع أن يلتقي رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنهاو، مع الرئيس الأميركي، جو بايدن، في نيويورك وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن يعقد هذا اللقاء يوم الأربعاء من الأسبوع المقبل، حسبما ذكرت القناة 13

التلفزيونية الإسرائيلية اليوم، الثلاثاء. وثمة سببان أساسيان في خلفية قرار الإدارة الأميركية بعدم عقد اللقاء في البيت الأبيض، حسب القناة 13. السبب الأول يتعلق بخلاف بين مستشاري بايدن حول ما إذا كان من الصواب أن يجتمع الرئيس الأميركي مع نتنياهو، وذلك على إثر دفع حكومة نتنياهو خطة إضعاف القضاء وبسبب تصريحات وزراء متطرفين وعنصريين إسرائيليين، مثل بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، ضد الإدارة وضد الفلسطينيين.

والسبب الثاني يتعلق بتخوفات في الإدارة الأميركية من مظاهرات حاشدة في واشنطن في حال عقد اللقاء فيها.

وكان خطاب نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مقررا ليوم الخميس من الأسبوع المقبل، لكن تم تأجيله إلى اليوم التالي، ما يعني أن نتنياهو سيقضي نهاية الأسبوع المقبل في نيويورك، بسبب يوم السبت، ويعود إلى إسرائيل قبل مساء الأحد، وقبل حلول "يوم الغفران".

وبقرار بايدين عدم لقاء نتنياهو في البيت الأبيض لن تنتهي "مقاطعة" نتنياهو المستمرة منذ عودته إلى رئاسة الحكومة، نهاية كانون الأول/ديسمبر الماضي. ويتوقع أن يتناول لقاء بايدين مع نتنياهو إيران وخطة إضعاف القضاء والاتصالات مع السعودية حول تطبيع علاقات مع إسرائيل. وأعلن نتنياهو، أمس، أن سفره إلى الولايات المتحدة بمدينة سان فرانسيسكو. لكن في هذه الأثناء، عبر الطيارون الإسرائيليون الذين يقودون طائرات "جمبو 777" العملاقة، وعددهم قرابة 150 طيارا، بشكل غير رسمي، عن معارضته لنقل نتنياهو إلى الولايات المتحدة.

وذكرت القناة 13 أنه يجب أن يكون في رحلة جوية تنقل رئيس الحكومة الإسرائيلية أربعة طيارين على الأقل، إضافة طاقم كبير. ولذلك تدرس إدارة شركة الطيران الإسرائيلية "إل عال" نقل نتنياهو بطائرة "درملاينر"، ولكن ليس مؤكدا أن طياري هذا الطراز سيوافقون على نقله، وذلك بسبب غضب يسود بينهم على خلفية خطة إضعاف القضاء.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل متوترة بينما تعقد المحكمة العليا جلسة استماع تاريخية وحاسمة بشأن الإصلاح

يستعد الإسرائيليون ليوم متوتر اليوم الثلاثاء بينما يجتمع جميع قضاة المحكمة العليا الخمسة عشر في القدس لجلسة استماع حساسة للنظر في الالتماسات ضد قانون المعقولية المثير للجدل الذي يحد من سلطة المحكمة العليا في مراجعة القرارات والتعيينات الحكومية. جلسة الثلاثاء تأتي كجزء من صدام غير مسبوق بين المحكمة وحكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بشأن الإصلاح المخطط له للنظام القضائي. ومن غير المتوقع صدور حكم لعدة أسابيع أو ربما أشهر، لكن سيتم متابعة الجلسة عن كثب في إسرائيل، حيث ستقدم أسئلة القضاة لمحمة عن الاتجاه الذي قد يميلون إليه. وتأتي جلسة الاستماع الحاسمة بعد أكثر من تسعة أشهر من الاحتجاجات الحاشدة المستمرة والمعارضة الشديدة لمحاولة ائتلاف نتنياهو المتشدد لإجراء إصلاح جذري للنظام القضائي الإسرائيلي، بدءا بإقرار قانون المعقولية، الذي أقرته الحكومة في يوليو.

ويلغي القانون المثير للجدل قدرة المحكمة على إلغاء الإجراءات والتعيينات الحكومية بناء على المفهوم القانوني للمعقولية. ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون يعد تعديلاً لأحد قوانين الأساس شبه الدستورية في إسرائيل، ويقول أنصار التشريع إن المحكمة ليس لها الحق في المراجعة القضائية لهذه القوانين. ويقول الملتمسون، وهم مجموعة من منظمات المراقبة للحكومة ومنظمات المجتمع المدني، إن تعديل قانون الأساس يضر بشدة بالديمقراطية في إسرائيل.

وتصاعدت التوترات السياسية قبل جلسة المحكمة، التي ستشهد - لأول مرة - سماع اللجنة الكاملة المكونة من 15 قاضياً للالتماسات. وبحسب ما ورد، تم منح القضاة حماية إضافية وسط مخاوف من الاضطرابات والاحتجاجات. وأفادت تقارير أن الشرطة الإسرائيلية عززت الإجراءات الأمنية على أساس معلومات استخباراتية مفادها أن المتظاهرين قد يحاولون منع القضاة من السفر إلى القدس لحضور جلسة المحكمة، حسبما ذكرت أخبار القناة 13 يوم الاثنين. وقالت القناة إن بعض القضاة قضوا الليل بعيداً عن منازلهم كإجراء احترازي تحسباً لصعوبات الوصول إلى مبنى المحكمة العليا في العاصمة يوم الثلاثاء. بالإضافة إلى الحماية المعززة للقضاة قبل الجلسة، سيكون هناك أيضاً إجراءات أمنية مشددة يوم الثلاثاء في مبنى المحكمة كإجراء احترازي آخر ضد التعطيلات المحتملة، حسبما ذكرت القناة 13.

وقالت القناة 12 إن مؤيدي الإصلاح القضائي في الائتلاف المتشدد يعتزمون التظاهر خارج منازل القضاة في وقت مبكر من صباح الثلاثاء. وتستعد الشرطة أيضاً لاحتمال اندلاع مظاهرات عفوية خارج مبنى المحكمة العليا وأمام مقر إقامة رئيس الوزراء الرسمي في القدس خلال الجلسة. كما أعربت السلطات عن قلقها من احتمال اندلاع اشتباكات بين المتظاهرين المؤيدين والمعارضين في العاصمة خلال يوم الثلاثاء. وتظاهر عشرات الآلاف من المتظاهرين ضد خطط الحكومة مساء الإثنين، لإظهار الدعم للنظام القضائي خارج المحكمة العليا في القدس.

وبحلول صباح الثلاثاء، بدأت القنوات الإخباريتان الرئيسيتان في إسرائيل بث مباشر حول جلسة الاستماع ابتداء من الساعة السادسة صباحاً، لكنهما تناولتا إلى حد كبير أخباراً أخرى في الساعات الأولى. وتواجه المحكمة ضغوطاً شعبية هائلة لإلغاء قانون المعقولية، ولها مصلحة في الحفاظ على صلاحياتها واستقلالها. ولكن إذا حدث ذلك، فقد تتجاهل حكومة نتنياهو الحكم، مما يمهد الطريق لأزمة دستورية حول من يملك السلطة. ولم يلتزم نتياهو وأعضاء آخرون في حكومته باحترام حكم المحكمة العليا ضد القانون، حيث أشار العديد منهم إلى أنهم لن يفعلوا ذلك، بينما قال ثلاثة وزراء يوم الأحد إنه يجب الالتزام بقرارات المحكمة.

وهذا القانون هو العنصر الوحيد في برنامج الإصلاح القضائي الأوسع للائتلاف الذي أقره الكنيست. وهو يحظر على المحاكم مراجعة إجراءات الحكومة باستخدام معيار المعقولية القضائي، حيث يمكنها تحديد أن قرار كان باطلاً لاتخاذ دون تقييم الاعتبارات الأساسية بشكل صحيح، أو باستخدام اعتبارات غير مناسبة.

وقد واجه معارضة هائلة من الجماعات الاحتجاجية وأحزاب المعارضة، مثل أجزاء أخرى من الأجندة المتطرفة. ويقول معارضو القانون إنه يمكنه أن يقوض استقلال وكالات إنفاذ القانون العليا، لأنه سيكون من الصعب الطعن في الفصل التعسفي للمسؤولين بدون معيار المعقولية. ويدعي مؤيدو الإصلاح أن القانون ضروري لمنع المحكمة العليا من فرض

مواقفها على قرارات وإجراءات الحكومة، وقالوا إن إقالة كبار مسؤولي إنفاذ القانون ستظل خاضعة لأدوات أخرى في القانون الإداري.

* * *

ما دلالات التهديدات الإسرائيلية المتصاعدة ضد إيران؟.. "بحث عن ثمن"

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي 21

ما زالت الأوساط السياسية والعسكرية الإسرائيلية تدرس أسباب وتبعات التهديدات التي ألقاها رئيس جهاز الموساد ديفيد بارنيع ضد إيران بصورة لافتة، لا سيما عند حديثه عن التوضيح لطهران أن استخدام خلاياها الوكيلة سيترتب عليه أيضا تحصيل ثمن من القيادة الإيرانية، ما يشير إلى أن تصريحاته هذه لم تأت من فراغ، لأنها جاءت ضمن المؤتمر السنوي لمعهد سياسة مكافحة الإرهاب بجامعة ريخمان، ويمكن اعتبارها غير عادية بكل المقاييس، وهي غريبة أيضا، وقد استهدفت أيضا الأذان الإسرائيلية.

إتيمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، أكد أن "تهديدات بارنيع المباشرة للقيادة الإيرانية، وتدفعها الثمن عن كل استهداف للإسرائيليين، وصولا إلى قلب طهران، لم تأت من فراغ، بل على خلفية زيادة كبيرة في التحذيرات بشأن محاولات الأخيرة مهاجمة أهداف إسرائيلية ويهودية في الخارج، ولعل تسلسل الإحباطات بمعدل هجومين أو ثلاث هجمات شهريا، وما تتحدث عنه المعلومات الاستخباراتية حول الزيادة في تحذيرات قبل الأعياد، دفع بارنيع لتقديم هذا الخطاب الاستثنائي". وأضاف في تقريره أنه "من وجهة نظر الموساد، فإن ترجمة هذا التهديد يعني أن تحصل إسرائيل على الثمن من القيادة الإيرانية، ممن أمر بالهجوم، وأرسل الفرق، وأعطى الأمر، ولذلك فقد ارتأى بارنيع تعزيز تهديده بكشف تفاصيل قادة الحرس الثوري ووزارة الاستخبارات الإيرانية مع أسماء ووجوه جنرالات إيرانيين".

وتابع: "الرسالة واضحة وبسيطة ومفادها أنهم إذا قرروا قتل اليهود والإسرائيليين، فإن دماءهم على رؤوسهم، وينبغي أن ترتعش أصابعهم قبل الموافقة على مثل هذه الهجمات، لأننا سنصل إليهم حتى وإن كانوا في قلب طهران، رغم منطقتها المتمثل باستخدام فرق بالوكالة لإيذاء الإسرائيليين". وختم بالقول إن "هناك شعورا إسرائيليا بالغرابة من كلام بارنيع لأنه انصب فقط على إيران، دون ذكر حزب الله أو الفلسطينيين على الإطلاق، رغم المعطيات التي تشير إلى ارتفاع وتيرة العمليات المسلحة في الضفة الغربية".

والتهديدات الإسرائيلية باتجاه إيران لم تقتصر على رئيس الموساد، حيث انضم رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغي في التهديد بمهاجمة إيران، زاعما أنه "إذا اكتشفت إسرائيل سياسة إيرانية لتخصيب اليورانيوم إلى المستوى العسكري، فلن نتمكن من المقامرة بمصيرنا، وسيتعين علينا أن نتحرك دون خيار آخر".

ياغيل تشيخنوفر مراسلة صحيفة "يديعوت أحرونوت"، نقلت عن هنغي أن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أوضح لجميع زعماء العالم أن تخصيب اليورانيوم بنسبة أعلى من 60 بالمئة أمر خطير، والنتيجة أن إسرائيل ستضطر للتصرف دون خيار آخر، ما يعني أننا وصلنا إلى وضع يقول فيه الإيرانيون إنهم يتجهون نحو القنبلة النووية، ولا أعتقد أنه يمكننا الرهان على مصيرنا إذا كانت هذه السياسة الإيرانية، ولكن دعونا نأمل ألا نصل إلى تلك اللحظة، لكننا نستعد لها على

أي حال."

وأضافت في تقريرها أن "هنغي زعم في تصريحاته أن رسالتنا واضحة: فمن يظن أن عزيمة إسرائيل تشبه خيوط العنكبوت، سيشعر في رقبته أن عزمنا يشبه الكابلات الفولاذية، وستكون هذه النتيجة، ولا بد من تنفيذ سياسة هجومية، يجب علينا التحرك بشكل حركي ومباشر ضد إيران ووكلائها في المنطقة وخارجها، بطريقة من شأنها أن تلحق الضرر بناها التحتية، وتعزز الردع."

عند تفسير هذه التهديدات الإسرائيلية باتجاه إيران، فإنه يمكن الحديث عن توجيه تحذير إسرائيلي مباشر لروسيا على خلفية تعاونها مع إيران في حرب أوكرانيا، ما سيحرج الروس الذين يتحدثون دائما عن التزامهم بأمن دولة الاحتلال، ما حمل نوعا من التهديد الإسرائيلي غير المباشر لروسيا أيضا، وهي ليست أشياء بسيطة من وجهة النظر الإسرائيلية لإجبار موسكو على الرد، خاصة عقب مغادرة طائرتين من روسيا لإيران محملتين بالأسلحة، وهذه كلمات أكثر من إشارة إلى أن إسرائيل قلقة بشأن ما كان على متنها.

* * *

كيف قرأت أوساط الاحتلال مشروع الربط القاري مرورا بالسعودية و"إسرائيل"؟

لا تزال الحلبة السياسية والحزبية الإسرائيلية منشغلة بإعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن عن إجراء اتصالات سرية مع دولة الاحتلال، بشأن الممر القاري الذي سيربطها بالسعودية عبر القطر، مما دفع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي يلتقي بايدن خلال أيام بعد أشهر من انتظار دعوة للبيت الأبيض، لشكره على الجهد الذي أوصلهم لما وصفه بـ"الإعلان التاريخي".

إتيمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت، كشف عن أن "الولايات المتحدة اتصلت بإسرائيل قبل بضعة أشهر بشأن هذا المشروع لربطها بالمملكة، وتم طرح الفكرة بالفعل في 2017 من قبل وزير المواصلات آنذاك إسرائيل كاتس، وقد اعتمدها الرئيس السابق دونالد ترامب، وتم توسيعها الآن، فيما زعم مسؤولون إسرائيليون كبار أن المشروع لا له علاقة بالتطبيع مع المملكة، وسط طرح تساؤلات عن يقف وراء هذه الخطة لربط الهند بأوروبا من خلال إسرائيل والسعودية." وأضاف في تقريره أنه "منذ ذلك الحين، أجرت الولايات المتحدة اتصالات دبلوماسية نشطة لتحقيق هذا الاختراق اليوم، مع أنه في الواقع ولدت الفكرة قبل ذلك بكثير، وقد كان أول مسؤول إسرائيلي يقترح ممرا للسكك الحديدية يربط الشرق الأوسط، هو كاتس في نيسان/أبريل 2017، الذي عرض مشروع السكة الحديد من أجل السلام الإقليمي، لربط إسرائيل والأردن والسعودية ودول الخليج. فيما تحمست إدارة ترامب للغاية بشأن ذلك، وحتى بعد مجيء إدارة بايدن، فقد تبنتها وقررت توسيعها جغرافيا أيضا حتى الهند شرقا، ليس جغرافيا فقط، بل من حيث المحتوى، بحيث لا تقتصر على السكك الحديدية، بل ممر الطاقة والاتصالات."

وأشار إلى أن "الأمريكيين يطلقون عليه اسم "الممر الاقتصادي" لربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا، فيما أوضح مسؤولون كبار في إسرائيل أن الخطة في الواقع ليس لها علاقة مباشرة بالتطبيع مع إسرائيل، الاتفاق الآن مرهون بالاتفاق الأمريكي السعودي الذي سيستغرق وقتا، لكنه سيساعد إسرائيل كثيرا، على أن تأتي جميع البضائع من الشرق

إلى حيفا، ومن حيفا ستبحر لأوروبا. وتتناسب الفكرة مع مشروع "الممر البري" الذي تمت مناقشته بين إسرائيل والولايات المتحدة، وتم الكشف عنه في وقت مبكر من تموز/يوليو، وهناك حديث عن الطرق السريعة التي ستسافر عبرها الشاحنات المحملة بالبضائع من الشرق إلى ميناء حيفا. وأكد أن "الأمريكيين يريدون أن يضيفوا لهذه الرؤية الاقتصادية السلطة الفلسطينية عبر السكك الحديدية، وستكون حركة للسياح على المسارات، مما دفع نتنياهو للزعم بأن هذه الرؤية ستضع إسرائيل في قلب مشروع دولي غير مسبوق يربط البنية التحتية بين آسيا وأوروبا، وستغير وجه الشرق الأوسط وإسرائيل، وستؤثر على العالم أجمع.

وتبدأ هذه الرؤية في الهند، وتمر عبر الإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل وتصل لأوروبا، مما سيجعل إسرائيل في قلب تقاطع مركزي لهذا الممر الاقتصادي، وستفتح خطوط السكك الحديدية والموانئ البحرية بوابة جديدة من الهند عبر الشرق الأوسط لأوروبا، والعودة من أوروبا للهند، عبر الأردن والسعودية والإمارات. وأوضح أن "الرؤية الأمريكية الجديدة تعيد تشكيل وجه المنطقة، وتجعل من الممكن تحويل الحلم إلى حقيقة عبر مد كابلات الاتصالات الضوئية، ومد خطوط الكهرباء، وغيرها من البنى التحتية، وستسخر دولة الاحتلال جميع قدراتها، وكل خبراتها، بكل زخم لتحقيق مشروع تعاون هو الأكبر في تاريخ المنطقة، على أن تسترشد جميع الوزارات الحكومية بتحقيق هذا الحلم، بمشاركة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي والأمريكي، بحيث تصبح هذه الرؤية أقرب من أي وقت ممكن؛ لأنها تهدف للارتباط المشترك والتكامل الاقتصادي عبر قارتين، وتطوير النمو الاقتصادي المستدام والشامل."

روعي روبنشتاين مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت، ذكر أنه "قبل نصف عام، كشفت وزيرة النقل ميري ريغيف عن خطة لبناء خط قطار يربط بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، وسيشمل قطارا فائق السرعة بين بيت شان وإيلات، وبعد ثلاثة أشهر تم الكشف أن واشنطن وتل أبيب تروجان لخطة سرية لربط طريق بري متواصل بين الإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل، سيقود من الخليج مباشرة للموانئ البحرية الإسرائيلية، بغرض تصدير البضائع من الشرق لأوروبا عبر إسرائيل، ثم السياحة والربط البري، وسيسمح للشاحنات بنقل البضائع، مع تقليل تكاليف النقل بشكل كبير، وتقصير الوقت الذي يستغرقه لنقل البضائع مقارنة بالوضع الحالي." وأضاف في تقريره أن "الهدف الأساسي من المشروع يتعلق بتقصير الوقت من عدة أسابيع ليومين أو ثلاثة أيام، وتوفير 20 بالمئة من تكاليف الشحن، واليوم تصل الشاحنات التي تغادر الإمارات لميناء حيفا عبر جسر اللنبي، لكن يتعين عليها المرور بإجراءات بيروقراطية، بما فيه تغيير السائقين، ولوحات الترخيص، والانتظار الطويل، وهناك طريقة أخرى باهظة الثمن لإرسال البضائع عن طريق السفن عبر قناة السويس، ثم الموانئ الأوروبية، وهي مكلفة للغاية، رغم أن الهدف الأساسي هو السماح بوصول شاحنة واحدة وسائق واحد من دبي لميناء حيفا مثلا، دون تغيير السائقين والشاحنات على المعابر بين الدول."

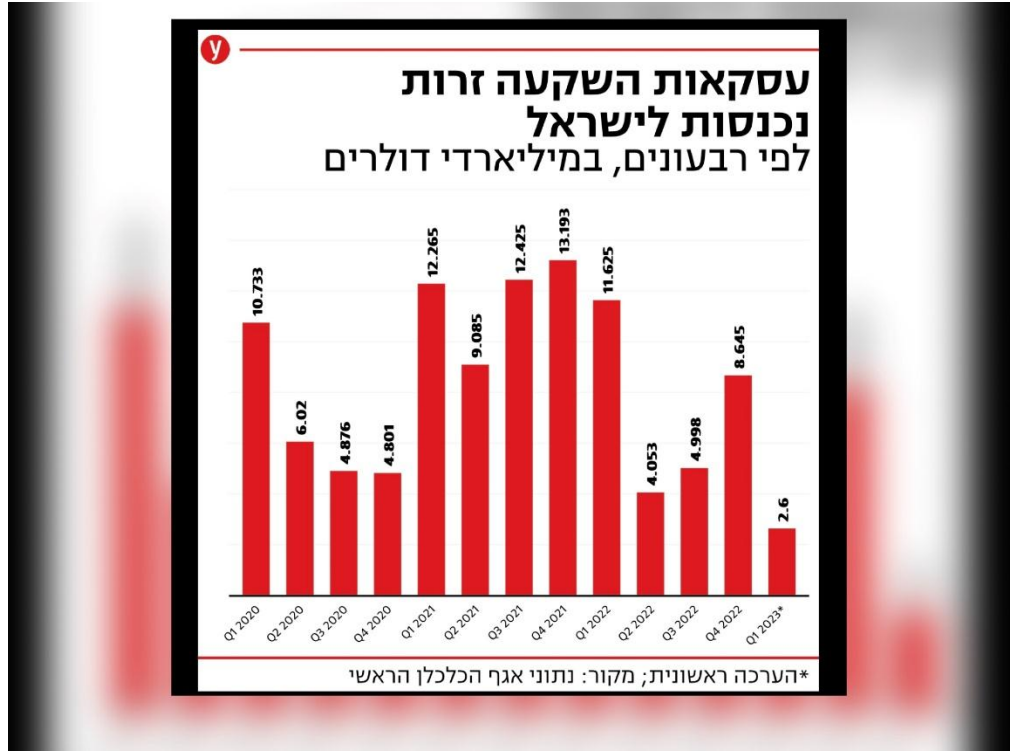
وترتبط هذه التطورات بالهدف الحقيقي لهذا الممر الاقتصادي للربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، لفتح حقبة جديدة من الاتصال عبر السكك الحديدية، المرتبطة عبر الموانئ التي تربط أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، وتعتزم الولايات المتحدة وشركاؤها ربط القارتين بأوروبا والشرق الأوسط بالمراكز التجارية، وتسهيل تطوير وتصدير الطاقة النظيفة، ومد الكابلات البحرية، وربط شبكات الطاقة، وخطوط الاتصالات لتوسيع الوصول الموثوق للكهرباء، وتمكين ابتكار تكنولوجيا الطاقة النظيفة المتقدمة، وربط المجتمعات بإنترنت آمن ومستقر.

* * *

يديعوت أحرنوت: بنسبة 60% .. انخفاض الاستثمارات الأجنبية في كيان العدو

بقلم دان ريان

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية



بلغت معاملات الاستثمارات الأجنبية في كيان العدو خلال الربع الأول من عام 2023 نحو 2.6 مليار دولار بانخفاض نحو 60% مقارنة بمتوسط كل ربع من ربيعي عامي 2020 و2022، وذلك بحسب الملخص السنوي للاستثمارات الأجنبية واتفاقيات الاستثمار والتجارة الذي نشره اليوم (الأربعاء) قسم كبير الاقتصاديين في وزارة المالية برئاسة "شموئيل أبرامسون". وتظهر البيانات أيضاً أن متوسط مبلغ صفقة "الشركات الناشئة" خلال الربع الحالي انخفض بنحو 80% من نحو 307 ملايين دولار للصفقة في 2020 و2022 إلى نحو 56 مليون دولار للصفقة في الربع الأول من 2023. "يمكن أن يعزى جزء من الانخفاض إلى انخفاض قيمة العديد من شركات التكنولوجيا في الولايات المتحدة.

مظهر آخر لهذا الاتجاه هو حقيقة أن شركات إضافية قامت بجمع رأس المال بقيمة أقل من الزيادات السابقة" حسبما ذكر قسم كبير الاقتصاديين. بالإضافة إلى ذلك تظهر البيانات أيضاً أن قيمة إجمالي المعاملات "الجرينفلد" (التي تشمل إنشاء نشاط جديد في الدولة وليس مجرد شراء شركة قائمة) انخفضت أيضاً بأكثر من 50% مقارنة بعام 2022،

وبيانات 2020 (على الرغم من أن عدد المعاملات ظل فعلياً مماثلاً للسنوات الماضية) وكان نحو 180 مليون دولار في الربع الأول. وتعزو وزارة مالية العدو لانخفاض الحاد في إجمالي المعاملات إلى "حالة عدم الثقة المحلية والعالمية التي أدت إلى انخفاض حجم معاملات الاستثمار الأجنبي".

وفيما يتعلق بالاستثمارات في صناعة التكنولوجيا الفائقة على وجه الخصوص، يشير التقرير إلى أن معدل الاكتتابات العامة الجديدة انخفض بنسبة 90% تقريباً في العام الماضي وأرجعت الوزارة ذلك إلى "ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة"، وفي العالم وفي الكيان، ما ألحق أضراراً بصناعة التكنولوجيا الفائقة في الولايات المتحدة وأثر بشكل مباشر على صناعة التكنولوجيا الفائقة في الكيان والذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تجدر الإشارة إلى أن بيانات المالية تعتمد على المعاملات الحقيقية وليس على تسجيل تحركات رؤوس الأموال وبالتالي فهي تعتبر أكثر موثوقية من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء على سبيل المثال والذي قدم أيضاً انخفاضاً كبيراً – وإن كان أقل بكثير مما زعمته المالية – بنحو 34% "فقط" في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكيان في الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالمتوسط الفصلي في عامي 2020 و2021.

وقدم كيان العدو إجمالي معاملات استثمار أجنبي بلغ مجموعها 29.321 مليار دولار العام الماضي – وهو انخفاض مقارنة بعام 2021 وهو ما اعتبر غير عادي بشكل خاص – ولكنه يمثل زيادة مقارنة ببيانات عام 2020. حوالي 21 مليار دولار (72%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العام الماضي جاءت من الولايات المتحدة الأمريكية و2.4 مليار دولار أخرى (8%) جاءت من بريطانيا العظمى والباقي من دول أخرى حيث وقفت ألمانيا وسويسرا وفرنسا واليابان وكندا على وجه الخصوص.

وبحسب وزارة مالية العدو فإن هذه العروض المهمة التي تم تسجيلها كما ذكرنا قبل بدء التشريع والاحتجاجات الواسعة التي أحاطت بالانقلاب القانوني والتي كان لها بالفعل تأثير كبير على سوق الأسهم المحلية وضعف الشيكول جاءت على خلفية بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، والتي أحدثت صدمة كبيرة في سلسلة التوريد العالمية. وأيضاً حتى قبل ذلك شهدت سلسلة التوريد العالمية صعوبات كبيرة على خلفية أزمة كورونا وكانت كل هذه عوامل رئيسية في الارتفاع الحاد في التضخم العالمي من 4.7% في عام 2021 إلى 8.8% في العام الماضي.

كما يشير التقرير إلى أن التباطؤ في تنفيذ المعاملات في عام 2022 كان محسوساً في جميع القطاعات ولكن بشكل خاص في قطاع الرعاية الصحية حيث تم تسجيل انخفاض بنسبة 47٪ في معاملات الاندماج والاستحواذ – بعد ارتفاع كبير في 2020-2021 بسبب وباء كورونا. وفي قطاع التكنولوجيا بلغ الانخفاض نحو 32% فيما كان قطاع المعادن الأساسية في 2022 هو الوحيد الذي واصل تسجيل النمو بصفقات بلغت قيمتها ضعف قيمة الصفقات الموقعة في العام السابق تقريباً.

وتشير وزارة المالية أيضاً إلى أن مجال عمليات الاندماج والاستحواذ يتركز نسبياً في عدد قليل من البلدان، تم توقيع ما يقرب من نصف جميع صفقات الاندماج والاستحواذ في عام 2022 مع خمسة اقتصادات فقط (المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا وهولندا والسويد) حيث تمثل أكبر ثلاثة اقتصادات مستثمرة (الولايات المتحدة وأستراليا وكندا) 46٪ من إجمالي حجم الصفقات في عام 2022.

* * *

تقرير: أزمة السجناء في الكيان تتفاقم

يكشف تقرير المدعي العام في كيان العدو لعام 2022، الذي نشر صباح الأحد، مدى خطورة الأزمة التي تعيشها السجون في كيان العدو. وبحسب التقرير الذي نشرته القناة الـ"12"، تعرض السجناء للتعذيب عبر النوم على الأرض العارية، دون الوصول إلى المراحيض، والطعام والشراب، في ظروف من الاختناق والرائحة الكريهة، كما يتناول التقرير أيضاً لوائح الاتهام المقدمة في قضايا "صغيرة وغير ضرورية". وذكر أنه بسبب الاكتظاظ رفضت مصلحة السجون استقبال سجناء جدد وبدأت الشرطة في احتجاز المعتقلين في أقسام الشرطة في ظروف دون المستوى المطلوب وفي مخالفة تامة لأحكام القانون. ونبّه إلى أنه قد مرت خمس سنوات بالفعل على حكم "المحكمة العليا" المتعلق بالاكتظاظ، لكن حكومة العدو لم تتمكن بعد من تحقيق الأهداف وحصلت على تمديد إضافي لمدة خمس سنوات. كما يشير التقرير إلى أنه لم يتم إيجاد الحل فقط في بناء مرافق سجون جديدة، ولكن في حلول أخرى مثل الحد من الاعتقالات غير الضرورية والاستخدام الأوسع لبدائل السجن. ومن خلال الزيارات التي قام بها مكتب المدعي العام إلى مراكز شرطة العدو خلال عام 2022، ظهرت نتائج صعبة: النوم على أرضية عارية، وعدم الوصول إلى المراحيض، والطعام والشراب، والبقاء في ظروف خانقة ورائحة كريهة، وأكثر من ذلك.

"اتهامات غير ضرورية"

وركز فصل آخر من التقرير على القضايا "الصغيرة" لوائح الاتهام التي -وفقاً للمدعي العام- ليس لها مكان لتقديمها على الإطلاق. وبحسب التقرير، ففي العينة التي فحصها مكتب المدعي العام من القضايا التي مثل فيها أمام محكمة الصلح في "تل أبيب"، انتهى 19% إلى تكرار الادعاء لائحة الاتهام.

ويدعي مكتب المحامي العام أن المعدلات المرتفعة لسحب لوائح الاتهام تشير إلى صعوبات في سير الدعوى، وتقديم العديد من لوائح الاتهام التي يتبين في نهاية المطاف أنها غير ضرورية. "وتتجلى هذه الظاهرة بشكل خاص في القضايا المتعلقة بأفعال بسيطة، والتي في رأي المدعي العام بعيدة عن العتبة الجنائية ولا تبرر استخدام أداة هجومية وغير عادية لتقديم لائحة اتهام. وأضاف مكتب المحامي العام أنه في هذه الحالات من المناسب اللجوء إلى سبل أكثر ملاءمة مثل الرعاية الاجتماعية أو الصحة العقلية، بدلاً من توجيه لائحة اتهام جنائية. ووفقاً لهم، فإن تقديم لوائح الاتهام في هذه القضايا يضر بالفرد، بل ويشكل إهداراً هائلاً لوقت القضاء والموارد العامة.

* * *

